



## تحسين ممارسات الحوكمة في المدارس الخاصة في المملكة العربية السعودية من خلال تطبيق أحد نماذج الاعتماد المدرسي العالمية

د. سعود غسان البشر- قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود

أبوبكر عبد الله بولي طالب - دراسات عليا، جامعة الملك سعود

حصه دبيان السبيعي- طالبة دراسات عليا بقسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود

خالد محمد العجلان- طالب دراسات عليا بقسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود

خليل محمد الغامدي- طالب دراسات عليا بقسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود

راكان عبدالعزيز الدويس - طالب مرحلة الدكتوراه بجامعة الملك سعود

سارة حامد العتيبي- طالب دراسات عليا بقسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود

سعود محمد الضفيان- طالب دراسات عليا، جامعة الملك سعود

عبدالله عايش الحارثي- طالب دراسات عليا بقسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود

مشعل شافي الشهري- طالب دراسات عليا بقسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود

### الملخص

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن طرق مساهمة معايير الاعتماد المدرسي في تعزيز مبادئ الحوكمة في المدارس الأهلية في المملكة العربية السعودية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته أهداف وأسئلة الدراسة. وتمت دراسة معايير إحدى هيئات الاعتماد في الولايات المتحدة المختصة باعتماد مؤسسات التعليم العام، حيث تم ترجمتها ثم تحليلها واستخلاص مبادئ الحوكمة الواردة في تلك المعايير. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معايير الاعتماد المدرسي تتماشى بشكل كبير مع مبادئ الحوكمة، إذ تسهم هذه المعايير في تعزيز الشفافية، والإفصاح، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والامتثال القانوني، بالإضافة إلى التأكيد على النزاهة. كما اقترحت الدراسة سبباً للاستفادة من دلالات الحوكمة في معايير الاعتماد المدرسي لتطوير المدارس الأهلية السعودية، وطرحت عدداً من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: الاعتماد، الاعتماد المدرسي، الحوكمة، الشفافية، المساءلة، المدارس الأهلية.



# Improving Governance Practices in Private Schools in Saudi Arabia by implementing an International School Accreditation Model

Dr. Saud Ghassan Al-Bishr - Department of Educational Administration, King Saud University

Abu Bakr Abdullah Boli - Graduate Student, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia

Hessa Dubyan Al-Subaie - Graduate Student, Department of Educational Administration, King Saud University

Khalid Mohammed Al-Ajlan- Graduate Student, Department of Educational Administration, King Saud University

Khalil Mohammed Al-Ghamdi- Graduate Student, Department of Educational Administration, King Saud University

Rakan Abdulaziz Al-Duwais - PhD Student, King Saud University

Sara Hamed Al-Otaibi- Graduate Student, Department of Educational Administration, King Saud University

Saud Mohammed Al-Dhafiyan- Graduate Student, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia

Abdullah Ayesh Al-Harathi- Graduate Student, Department of Educational Administration, King Saud University

Mishaal Shafi Al-Shahri- Graduate Student, Department of Educational Administration, King Saud University

## ABSTRACT

The current study aims to reveal the patterns in which school accreditation standards contribute to enhancing governance principles in private schools in the Kingdom of Saudi Arabia. The study used the descriptive analytical approach because it is appropriate for the objectives and questions of the study. The standards of one of the accreditation bodies in the United States specialized in accrediting public education institutions were studied, where they were translated, then analyzed, and the governance principles contained in those standards were extracted. The study results showed that school accreditation standards are mainly in line with governance principles, as these standards enhance transparency, disclosure, accountability, justice, responsibility, legal compliance, and emphasizing integrity. The study also suggested practical ways to benefit from the implications of governance in school accreditation standards to develop Saudi private schools and put forward several recommendations that can be implemented effectively.

**Keywords:** accreditation, school accreditation, governance, transparency, accountability, private schools.



## المقدمة:

تميّزت الولايات المتحدة الأمريكية بمجال الاعتمادات لمؤسسات التعليم، فهي دولة رائدة في هذا المجال، ولديها خبرات تقترب من قرنين ونصف من الزمان فيه، فقد تأسست أول وكالة للاعتماد في نيويورك، وهي جامعة ولاية نيويورك عام 1787م، واستمرت هذه الوكالة حتى عام 1914م. أما البداية الفعلية لمنظّمات الاعتماد في الولايات المتحدة فقد كانت بعد الحرب الأهلية التي انتهت عام 1865 م لتبدأ الولايات المتحدة فصلاً جديداً، حيث تحوّلت البلاد في نهاية القرن التاسع عشر إلى دولة متطوّرة في كثير من المجالات، ومن ضمنها التعليم العالي، حيث استفادت من تجربة ألمانيا في التعليم العالي. وفي العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر صدرت قوانين من الكونغرس متعلّقة بالتوسّع في تأسيس مؤسسات تعليم عالٍ ممّولة حكومياً، وهذا أمرٌ أدّى إلى زيادة عدد الكليات والجامعات؛ مما ساهم في ضرورة وجود جهات مستقلة لمعالجة الجودة المتفاوتة للتعليم في الكليات قبل وضع المعايير الرسمية؛ لضمان الاتساق والمساءلة عبر المؤسسات التعليمية (Harclerod, 1980).

وفي سبعينيات القرن التاسع عشر، اتحدت مجموعات من الكليات والمدارس الثانوية لوضع معايير للقبول في التعليم؛ للتأكد من استعداد الطلاب للكليات، وتم تأسيس إحدى هيئات الاعتماد، ومن ثم تم تأسيس العديد من هيئات الاعتماد المستقلة. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية وفي سبيل تطوير مهارات المحاربين القدامى في الجيش الأمريكي للانخراط بسوق العمل، قامت الحكومة الفيدرالية بتصميم برنامج لتمويل الدراسة في مؤسسات التعليم العالي للمحاربين القدامى، وقد تم تأسيس الكثير من مؤسسات التعليم العالي في تلك الفترة؛ للاستفادة من التحاق عدد كبير من العناصر السابقة للجيش في مؤسسات التعليم؛ للاستفادة من الإيرادات الحكومية في تحقيق الربحية، وساهم التوسّع السريع في التساؤل عن جودة أنظمة التعليم في تلك المؤسسات؛ مما ساهم في ضرورة وضع قيود على مؤسسات التعليم العالي، لذلك استعانت الحكومة بوكالات الاعتماد لتحديد المؤسسات التي يمكنها الحصول على المساعدات والفوائد في تلك الحقبة من العقدين الخامس والسادس من القرن الميلادي المنصرم، وفي عام 1965 م صدر قانون التعليم العالي، الذي نصّ على أن المؤسسات التعليمية لا بدّ أن تحصل على الاعتماد المؤسسي من الوكالات؛ حتى تتأهّل لمبادرات المساعدات الطلابية الفيدرالية، مؤكّداً على دور الاعتماد في دعم المساءلة ومعايير جودة التعليم (Harclerod, 1980).

وارتبطت هيئات الاعتماد تاريخياً بمؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة أكثر من المدارس؛ وذلك بسبب أن الدعم المالي الفيدرالي كان أكبر لقطاع التعليم العالي من قطاع التعليم العام وأكثر أقدمية كذلك، حيث كانت هناك قوانين تدعم تمويل مؤسسات التعليم العالي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر (البشر, 2024)، بينما لم تتلقَ مؤسسات التعليم العام تمويلًا فيدراليًا إلا في النصف الثاني من القرن العشرين. وتزايدت أهمية الاعتمادات المدرسية على مستوى الولايات الأمريكية، وأصبحت الاعتمادات المدرسية شرطاً لاستمرارية المدارس الثانوية في بعض الولايات، كما أن بعض الولايات تشترط الحصول على الاعتمادات من للمدارس الأهلية. وبرزت أهمية الاعتمادات المدرسية في الولايات المتحدة أكثر من غيرها؛ كون أن النظام التعليمي غير مركزي، فالتعليم من مسؤوليات الولايات وليس الحكومة المركزية، وكل ولاية مقسّمة إلى مقاطعات أو مناطق تعليمية، هي التي تُدير عملية التعليم فيها في ضوء القوانين والتنظيمات الصادرة من السُلطات الرسمية في واشنطن، والتي تُتّابع بواسطة وزارة التعليم الفيدرالية في واشنطن، وكذلك فإن مسؤولي المناطق التعليمية يجب أن يطبقوا قوانين وتشريعات الولاية المتعلّقة بالتعليم، ويرقب تلك المقاطعات التعليمية إدارة تعليم في كلّ ولاية. كما أنه لا يوجد مناهج وطنية أو مناهج موحّدة على مستوى الولاية، فهناك فقط معايير عامّة تتماشى معها المدارس العامة والأهلية، لذلك من الأهمية بمكان التأكيد من جودة الممارسات في تلك المدارس من خلال منح الاعتمادات المدرسية، وقد أدّى توسّع الاعتمادات المدرسية في الولايات المتحدة إلى توسّعها في العالم لتصبح



ممارسة تستفيد منها جميع الدول المهتمة بتطوير مؤسساتها التعليمية، ومنها المملكة العربية السعودية، وقد تأسست هيئة تقويم التعليم في عام 2004 م بالمملكة، لتكون الهيئة الوحيدة في المملكة التي تمنح الاعتمادات للمدارس والجامعات.

### مشكلة الدراسة:

تشهد المملكة العربية السعودية توسعاً ملحوظاً في برامج خصخصة القطاع العام في إطار رؤية 2030. وقد أُطلق في عام 2018 برنامج التخصيص، الذي يُعدُّ أحد البرامج الرئيسة المتماشية مع رؤية السعودية 2030. ويهدف البرنامج إلى دعم نمو الاقتصاد الوطني، وتعزيز دور القطاع الخاص، مع تحديد الأصول والخدمات والموارد الحكومية القابلة للتخصيص في عدة قطاعات. كما يسعى إلى تحسين جودة وكفاءة الخدمات المقدمة وتقليل تكلفتها على الأفراد والشركات، مع التركيز على تطوير قطاعات حيوية، من بينها قطاع التعليم (برنامج التخصيص، 2024). وتستهدف وزارة التعليم السعودية رفع نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم الأهلي، وقد قامت في السنوات الأخيرة بخصخصة عددٍ من القطاعات التعليمية. ومع التطورات الحالية، من المتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة توسعاً أكبر وبرامج جديدة تهدف إلى زيادة نسبة تقديم الخدمات التعليمية لما قبل الجامعية عبر القطاع الخاص (صحيفة أرقام، 2017). كما يشهد القطاع التعليمي الأهلي نمواً ملحوظاً، إذ تسعى العديد من المؤسسات إلى الاستفادة من فرص خصخصة قطاع التعليم، وهو توجه مشروع. ومع ذلك، تبرز مخاوف من أن تسعى بعض المدارس الأهلية إلى تحقيق الربحية على حساب الجودة والإدارة السليمة، وهو تحدٍ واجهته دولٌ أخرى سبقتنا في هذا المجال، مثل الولايات المتحدة. لذلك، ينبغي وضع ضوابط صارمة للمدارس الأهلية الراغبة في الاستفادة من برامج الخصخصة المحتملة في المملكة، مثل القسائم التعليمية أو برامج الإحلال أو غيرها من أنواع الخصخصة.

وأحد الحلول الفعالة لضمان جودة التعليم الأهلي هو إلزام المدارس بالحصول على الاعتماد المدرسي من جهاتٍ مُعترفٍ بها محلياً أو إقليمياً أو دولياً، حيث يضمن الاعتماد وجود نظام فعّال لضمان الجودة، كما يثبت تبيّن المدرسة لمبادئ الحوكمة التي تُقلل من فرص الفساد الإداري، مثل التلاعبات المالية وتضارب المصالح. ويُتوقع أن ينعكس تطبيق هذه الإجراءات إيجابياً على استقرار المدارس الأهلية في المملكة، مما يُعزز دورها كمؤسسات تُساهم في تطوير رأس المال البشري وإعداد الأجيال القادمة. إن ضمان استمرارية هذه المؤسسات وفعاليتها يُعدُّ أمراً بالغ الأهمية، ما يستدعي العمل على تطويرها والمحافظة عليها لتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030. وقد تم اختيار معايير اعتماد المدارس الأهلية في إحدى هيئات الاعتماد الشهيرة، وهي رابطة نيو إنجلاند للمدارس والكليات التي تأسست عام 1885م كنموذج لتعزيز الحوكمة في المدارس الأمريكية، وكذلك سبيل الاستفادة منها محلياً، ومن أهم مبررات استخدام معايير الاعتماد المدرسية الأمريكية قَدَم الولايات المتحدة في مجال الاعتمادات المؤسسية والبرامجية في التعليم العام والعالي، والتي أصبحت مرجعاً لجميع العالم في الاعتمادات المرتبطة بمؤسسات التعليم.

### أسئلة الدراسة:

- س1: ما هي معايير الاعتماد المدارس الأهلية لرابطة (نيو إنجلاند) للمدارس والجامعات؟
- س2: ما هي مبادئ الحوكمة التي تتضمنها معايير الاعتماد للمدارس الأهلية لرابطة (نيو إنجلاند) للمدارس والجامعات؟
- س3: ما سبب الاستفادة من دلالات الحوكمة في معايير الاعتماد المدرسي لرابطة (نيو إنجلاند) في تطوير



ممارسات الحوكمة في المدارس الأهلية بالمملكة العربية السعودية؟

#### أهداف الدراسة:

- تعرّف مفهوم الاعتماد المدرسي.
- معرفة مفاهيم الحوكمة وأهميتها.
- تعرّف المعايير العالمية للاعتماد المدرسي.
- معرفة دلالات مبادئ الحوكمة في معايير الاعتماد المدرسية.
- تقديم مقترح للاستفادة من معايير الاعتماد العالمية في تطوير سياسات الحوكمة في المدارس الأهلية بالسعودية.

#### أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في كونها الدراسة العربية الأولى حسب علم الباحثين التي تبحث عن دور الاعتماد المدرسي في تعزيز مبادئ الحوكمة في المدارس الأهلية. كما تُحاول الدراسة أن تقترح سُبُل الاستفادة من ممارسات الحوكمة المتضمنة في المعيار في تطوير سياسات حوكمة في المدارس الأهلية السعودية. وقد تم اختيار معايير رابطة (نيو إنجلاند) للمدارس والكليات الأهلية الصادرة عام 2023 لعدة أسباب، ومن ضمنها: أن الرابطة واحدة من أقدم هيئات الاعتماد المدرسي في العالم، حيث تأسست في نهاية القرن التاسع عشر، واستمرت إلى اليوم؛ مما يدل على تراكمية الخبرات في تطوير المعايير، كما أن رابطة (نيو إنجلاند) هي واحدة من أكبر هيئات الاعتماد المدرسي في الولايات المتحدة المستقلة. كما أن هذه المعايير مخصّصة للمدارس الأهلية، مما يُعطي المدارس الأهلية معاييرها الخاصة عن المدارس العامة؛ كون أن المدارس الخاصة لديها الكثير من الصلاحيات مقارنة بالمدارس العامة، ولديها الكثير من الملفات المالية تميّزها عن المدارس الحكومية محدودة الموارد.

#### الإطار النظري:

أولاً: الاعتماد المدرسي:

الاعتماد المدرسي: هو عملية تقويم أداء المدارس بواسطة هيئة متخصصة في ضوء معايير محلية ودولية تُشير إلى معايير الاعتماد المدرسي (الريادي، 2020، ص: 105). وتُعرّف هيئة تقويم التعليم والتدريب في المملكة العربية السعودية الاعتماد المدرسي بأنه: الاعتراف الرسمي للمدرسة من قِبَل الهيئة أو من قِبَل جهات الاعتماد العالمية المرخّصة منها- باستيفائها معايير الجودة المعتمدة محلياً ودولياً (هيئة تقويم التعليم والتدريب، 2024). وتوضّح هيئة تقويم التعليم والتدريب تعريفها لمفهوم الاعتماد المدرسي بأنه: اعتراف رسمي تمنحه الهيئة أو أي جهة مرخّصة منها يقضي باستيفاء المدرسة شروطه ومعاييرها، ويُزَمّن بفترة محدّدة. وهو عملية اختيارية تُقدّم للمدارس الأهلية والعالمية، تمرّ في إجراءاتها- بمراحل ثلاث تبدأ بالتهيئة والترشيح، ثم التقويم الذاتي والخارجي، وتنتهي بحصول المدرسة على الاعتماد الكامل لمدة خمس سنوات، أو المشروط لسنتين.





## أهمية الاعتماد:

وفقًا لتقرير لكوچينا (2023) وهي إحدى المنظّمات المستقلّة غير الربحية التي تعتمد المدارس وموسّسات التعليم العالي فإنّ الاعتماد المدرسي يُعدُّ بالغ الأهمية لجميع أصحاب المصلحة في التعليم من رياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر، بما في ذلك الطلاب والأسر وأفراد المجتمع والموسّسات التعليمية ما بعد الثانوية، فضلًا عن صنّاع السياسات المتعلّقة بالتعليم. ويستثمر الطلاب والأسر والمجتمعات قدرًا كبيرًا من الوقت والموارد المالية في التعليم ما قبل الجامعي، لذلك يُوقّر الاعتماد الإقليمي ضمانًا بأنّ الموسّسات التي يتعلّم بها الطلاب تُدار جيدًا، وذات جودة كافية، كما تهتمُّ الاعتمادات في مساعدة الطلاب وأولياء الأمور في معرفة:

- أن هناك ممارسة للجودة في المدارس التي يتعلّم بها أبناؤهم.
- أن الشهادات الممنوحة تفي بالمعايير المتفق عليها من قِبَل الجهة المانحة للاعتماد، وكذلك معايير سوق العمل.
- إمكانية نقل الوحدات الدراسية من مدرسة معتمّدة إلى أخرى معتمّدة، والأمر ينطبق على موسّسات التعليم العالي.
- يُساهم اعتماد المدرسة والجامعة في ثقة الموسّسات والشركات بخريجي موسّسات التعليم، ويمنحهم فرصًا أكبر من أقرانهم الذين يدرسون في مدارس غير معتمّدة.

كما يُوقّر الاعتماد المدرسي الكثير من النقاط الإيجابية للمدارس والكوادر العاملين فيها، ومنها:

- التركيز على تحسين بيئات التدريس والتعلّم.
- اكتشاف نقاط القوة والضعف والتي تعكس الأسباب الجذرية للتحسين.
- تحديد الممارسات الفعّالة التي تدعم نجاح الطلاب وتُعزّز من تحصيلهم العلمي.
- ضمان التحسين المستمر وضمان وجود نظام لضمان الجودة وجعله جزءًا من ثقافة المدرسة والمنطقة؛ لضمان استجابتها لعالم متغيّر باستمرار.

وهناك انعكاسات إيجابية للاعتماد المدرسي على موسّسات التعليم العالي، فموسّسات التعليم العالي تحتاج إلى التحقّق من أن الطلاب الذين يتقدّمون بطلبات القبول في موسّسات التعليم العالي التحقوا وتخرّجوا في مدارس ثانوية ومناطق مدرسية لديها معايير عالية من الجودة التعليمية، ويضمن الاعتماد للكليات والجامعات ما يأتي:

- تركيز المدارس على إعداد الطلاب للالتحاق بموسّسات التعليم العالي.
- يُعزّز الاعتماد المدارس في أنظمة المساءلة والاعتماد الإقليمي في تحسين التعليم من رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر.
- يضمن الاعتماد المدرسي تصميم البرامج المدرسة لإعداد الطلاب للعالم المتغيّر باستمرار الذي سيعيشون فيه ويعملون ويتعلّمون به.
- يُساهم الاعتماد المدرسي في إعطاء موثوقية في أن الطالب المتحصل على الشهادة الثانوية العامة قادر على إكمال مسيرته في موسّسات التعليم العالي بنجاح.



ثانيًا: الحوكمة:

مفاهيم الحوكمة:

إنَّ مفهوم "الحوكمة" له جذوره التاريخية في الأدبيات الإنجليزية منذ القرون الوسطى، ولكنَّه كان مرتبطًا دائمًا بمعانٍ تتعلَّق بالسياسة والحُكم. وقد استُخدم هذا المصطلح من قبل استخدامه في اللغة الإنجليزية كذلك، فوفقًا لدراسة أجراها (أبو النصر، 2015) يرجع أصل كلمة (حوكمة) في الأدبيات الغربية إلى كلمة إغريقية قديمة تُعبّر عن فُدرة قائد أو ربَّان السفينة ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاقيات نبيلة وسلوكيات شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الرُّكَّاب، فإذا ما وصل بالسفينة إلى بَرِّ الأمان، وعاد وحقق مهمَّته بسلام ... أطلق عليه خُبراء البحار "القبطان المتحوكم جيدًا". ولكن في العقود الأخيرة من القرن الميلادي السابق اتَّسع استخدام هذا المصطلح ليشمل أنظمة وممارسات المنظمات الربحية وغير الربحية، وبشكل عام تعني الحوكمة في المفاهيم المعاصرة: وجود نُظُم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركات من أعضاء مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية والمساهمين؛ بهدف تحقيق العدالة والشفافية وتعزيز المساءلة ومكافحة الفساد الإداري؛ بهدف حماية المنظمة، وضمان تحقيقها لأهدافها الإستراتيجية (مركز ابو ظبي للحوكمة، 2024).

ووفقًا لمركز أبو ظبي للحوكمة (2024) فإنَّ أهمَّ الأسباب للحاجة للحوكمة قضايا تاريخية متعلِّقة بالفساد الإداري لعدد كبير من الشركات الكبرى حول العالم، ساهمت في إحداث كوارث اقتصادية على الصعيد الوطني والعالمي. وقد برزت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصادات المتقدِّمة والناشئة خلال العقود الأخيرة، خاصة بعد الأزمات الاقتصادية والانهيارات المالية التي شهدتها دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في تسعينيات القرن العشرين، إضافة إلى الأزمة المالية العالمية التي أثَّرت بشكل كبير على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في السنوات الأخيرة. ومن أبرز هذه الأزمات تلك التي اجتاحت دول جنوب شرق آسيا، مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية واليابان، في عام 1997. وأسفرت هذه الأزمة عن تعرُّض العديد من الشركات الكبرى لأزمات مالية خانقة كادت أن تُؤدِّي إلى انهيارها، وهو الأمر الذي استدعى وضع قواعد للحوكمة؛ تهدف إلى تنظيم العلاقة بين جميع الأطراف ذات الصلة في الشركات.

وإزدادت أهمية الحوكمة مع اتجاه العديد من دول العالم نحو تبني النُّظُم الاقتصادية الرأسمالية، التي تعتمد إلى حدِّ كبير على القطاع الخاص؛ لتحقيق معدَّلات نمو اقتصادي عالية ومُستدامة. ومع توسُّع المشروعات وانفصال الملكية عن الإدارة، سعت هذه المشروعات إلى إيجاد مصادر تمويل أقلَّ تكلفة من الاقتراض التقليدي، مما دفعها إلى اللجوء إلى أسواق المال. وقد ساهم تحرير الأسواق المالية في زيادة غير مسبوق في تدفُّق رؤوس الأموال عبر الحدود. إلا أن هذا التوسُّع الكبير في حجم الشركات، إلى جانب انفصال الملكية عن الإدارة، أدَّى إلى ضعف آليات الرقابة على تصرُّفات المديرين؛ مما تسبَّب في وقوع العديد من الشركات في أزمات مالية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، فضيحة شركة "إنرون" الأمريكية، التي كانت نتيجة لتهاون المدقِّقين الخارجيين مع مجلس الإدارة، إضافة إلى عدم مصداقية التقارير المالية الصادرة عن الشركة. وقد أسفر ذلك في النهاية عن انهيار الشركة. واستجابةً لهذه الأحداث، أصدرت الجهات الرقابية في الولايات المتحدة الأمريكية قانون "ساربنز- أوكسلي" عام 2002م؛ بهدف تعزيز الشفافية، وتنظيم عمل شركات المساهمة العامة، وضمان رقابة فعَّالة. (مركز أبي ظبي للحوكمة، 2024، ص: 6).



### مبادئ الحوكمة:

ليس هناك مبادئ للحوكمة محدّدة متفق عليها بين الباحثين والمنظمات، فكلُّ باحث ومنظمة لها مبادئها ومعاييرها الخاصة بها؛ كون أن المصطلح يُعتبر حديثاً نسبياً وفيه مرونة تسمح بتعدّد الآراء، ومن ضمن أمثلة مبادئ الحوكمة ما يأتي:

مبادئ الحوكمة التي تعتمد الأمم المتحدة عليها لعام 2009م، وهي:

- المشاركة.
- سيادة القانون.
- الشفافية.
- الاستجابة.
- توافقية التوجّه.
- العدالة والشمولية.
- الفاعلية والكفاءة.
- المساواة.

ويحدد أبو النصر (2015) معايير للحوكمة وهي كالتالي:

- النزاهة
- الشفافية
- المساواة
- المحاسبية
- التمكين
- الشرعية
- الفاعلية
- الكفاءة
- سيادة القانون
- العدالة
- الاستجابة للمطالب والاهتمام بالشكاوي.
- نُظْم المعلومات، (أبو النصر، 2015 - ص: 39).

### فوائد الحوكمة للمدارس الأهلية:

هناك العديد من الفوائد للمدارس الأهلية لتطبيق مبادئ الحوكمة، حيث تُساهم في وضع إطار عام يضمن عدم تفشّي الفساد الإداري وتقديم مصلحة المدرسة كمنظمة على جميع المصالح الشخصية للأشخاص النافذين فيها؛ لضمان استمراريتها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية، ومن ضمن فوائد الحوكمة للمدارس الأهلية.

- الشفافية والإفصاح: يُساهم الشفافية والإفصاح في تعزيز الثقة بين المدارس الأهلية والأطراف المعنية بها. تعني الشفافية الانفتاح والابتعاد عن الغموض أو السرية أو التضليل، وهناك نماذج مثالية لممارسة الحوكمة في المدارس الأهلية في السعودية مثل مدارس الظهران الأهلية، وهي من المدارس الرائدة، وتُنشر تقاريرها للعلن.





بشكل دوري، وهي ممارسة يجب تعميمها على المدارس الأهلية في المملكة، خاصة تلك التي ترغب في عقد شراكات مع الجهات الحكومية.

- المساءلة: تُتيح الحوكمة للمساهمين وأصحاب المصلحة مثل أولياء الأمور في الحق في مساءلة الإدارة التنفيذية للمدارس الأهلية عن أدائها وجودتها وممارساتها الإدارية.
- المسؤولية: تهدف أنظمة الحوكمة إلى تعزيز الإحساس بالمسؤولية لدى جميع المستويات الإدارية في المدارس الأهلية، سواء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية. ويتوجب على كل عضو إدارة في تلك المدارس التصرف بمستوى عالٍ من الأخلاق المهنية، خاصة وأنه سوف يكون هناك مساءلة قانونية عن أي اختراق مثل تضارب المصالح، فقد يعمد عضو في مجلس إدارة المدارس إلى ترسية مشاريع متعلّقة بالمدرسة على شركاته الخاصة، وهذا أمرٌ مضرٌّ بتلك المدارس، خاصة إذا كانت المدارس الأهلية تموّل بشكل جزئي أو كليٍّ من أموال عامة.
- المساواة: تُركّز المساواة في حوكمة المدارس الأهلية على ضمان معاملة عادلة لجميع الأطراف من ذوي المصلحة.

وتُوفّر الاعتمادات المدرسية ضمانات أساسية لصنّاع السياسات التعليمية والحوكمة؛ للتأكد من أن الاستثمارات المالية الموجهة للمدارس تُسهم بشكلٍ فعّالٍ في تحقيق عائد كبير على الاستثمار في رأس المال البشري. هذا العائد يتجلى في إعداد مواطنين متعلّمين بشكل جيد وقوة عاملة مؤهّلة للعمل والإنتاج. كما تضمن الاعتمادات المدرسية لصنّاع القرار والسياسات التعليمية ما يأتي:

- **الشفافية:** إظهار الوضوح التام بشأن الخدمات الأكاديمية وغيرها من الخدمات التعليمية المقدّمة.
- **المسؤولية المالية:** الالتزام بإدارة الموارد المالية بحكمة، والاستثمار في التحسين المستمر للجودة لتلبية احتياجات الطلاب والمجتمعات.
- **تحقيق العدالة التعليمية:** الاستجابة لمجموعة واسعة من احتياجات الطلاب بهدف تقليص فجوة التفاوت وضمان فرص تعليمية متساوية (Elgart, 2023).

• الدراسات السابقة

• أوّلاً: الدراسات عن الاعتماد:

• أجرت عون (2015) دراسة بعنوان: "واقع جاهزية مديرات المدارس لتحقيق الاعتماد المدرسي في المرحلة الثانوية بمدينة الرياض"، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم الوضع الحالي وتحليل مُعطياته. كما استخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات، وقد بلغ عدد المشاركين في الدراسة 178 قائدة مدرسة ممن يعملن في مدارس التعليم العام الثانوية في مدينة الرياض، وبلغت عينة الدراسة 43 قائدة. وهدفت هذه الدراسة إلى: تعرّف واقع ثقافة المديرات لتطبيق أنشطة وأدوات التقويم اللازمة لتوكيد الجودة والحصول على الاعتماد المدرسي، وتعرّف الاحتياجات التدريبية اللازمة للمديرة والتحدّيات التي تُواجهها في سبيل الحصول على الاعتماد المدرسي. وكان من أبرز نتائج الدراسة: ظهور تفاوت في مستوى جاهزية مديرات المدارس لتحقيق الاعتماد المدرسي، حيث برزت بعض التحدّيات في تطبيق المعايير المطلوبة، مع وجود جوانب إيجابية تتعلّق بالقدرات الإدارية والقيادية لبعض المديرات.

• أجرى (آل إدريس، 2016) دراسة هدفت لاكتشاف أبرز الصعوبات التنظيمية والداخلية والخارجية التي تُواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر مالكي المدارس. ومن أبرز نتائج الدراسة، اعتقاد ملاك المدارس أنّ اللوائح والأنظمة الحالية غير كافية لتنظيم قطاع التعليم الأهلي، وأن



أبرز الصعوبات الداخلية التي تُواجه التعليم الأهلي هي استمرار جودة التعليم، وتطوير إمكانات المدرسة، والمحافظة على المستوى التعليمي الذي حقّقته. ووجدت نتائج الدراسة أنّ الصعوبات الخارجية تتمثّل في التّشدّد في الاشتراطات التي تتوالى على المدارس الأهلية من الجهات الحكومية ذات العلاقة بقطاع التعليم الأهلي. وقد أشارت النتائج إلى أن الآليات التي يمكن من خلالها مُواجهة هذه التحديات تتمثّل في ثبات ومرونة اللوائح والأنظمة التي تحكم هذا القطاع. وكان من توصيات الدراسة: الاستمرار في دعم قطاع التعليم الأهلي، وتذليل الصعوبات التي تُواجهه، وكذلك أخذ رأي ملاك المدارس الأهلية في الاشتراطات التي تفرضها الجهات الحكومية ذات العلاقة بالتعليم الأهلي.

- جاءت دراسة الصبحي (2018) بعنوان: "دور المشرفين التربويين في تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء المعايير العالمية"، وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور المشرفين التربويين في تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء المعايير العالمية، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة لجمع البيانات، وقد بلغت عينة الدراسة (348) مشرفاً تربوياً من جميع المناطق التعليمية، وتوصّلت نتائج الدراسة إلى أن إسهام المشرفين التربويين في تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء المعايير العالمية جاءت متوسطة، وتوصّلت الدراسة إلى وجود فروق في استجابة عينة الدراسة تُعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، وقد جاءت النتائج لصالح أصحاب الخبرة أقل من عشر سنوات، وتمثّلت أبرز توصيات الدراسة في: إشراك كلّ العاملين في الإشراف التربوي في إعداد وتطبيق معايير الاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام، وتدريبهم على ممارستها؛ حتى تكون موجهة لأدائهم.
- أجرى العنزي (2019) دراسة جاءت بعنوان: "مدى تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس الوحدة العربية الحديثة"، وقد هدفت الدراسة إلى تعرّف درجة تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس الوحدة العربية الحديثة، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة التي بلغ عددها (160) مدرساً وإدارياً، وتوصّلت نتائج الدراسة إلى أن درجة تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس الوحدة العربية الحديثة جاءت متوسطة، وتمثّلت أهم توصيات الدراسة في: أنه يجب على الإدارة المدرسية في مدارس الوحدة العربية الحديثة العمل على تطوير وتحسين العمل من خلال تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي؛ لتتمكّن المدرسة من تحقيق التميّز، والبقاء في المنافسة مع المدارس الأخرى.

- أجرى برناوي وعلي (2019) دراسة بعنوان: "الأداء المهني لمعلّم العلوم الطبيعية في ضوء معايير الاعتماد المدرسي"، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي المسحي، كما استخدمت الدراسة استبانة مكوّنة من 163 بنداً موزّعة على أربعة مجالات رئيسية، وهي: تخطيط الدروس، تنفيذ الدروس، تقويم الدروس، ومهنية التعليم. وقد بلغ عدد المشاركين في الدراسة 171 معلماً للعلوم الطبيعية في المرحلة الثانوية بمدينة المدينة المنورة، حيث تم اختيارهم عشوائياً من المدارس الحكومية النهارية. وكان من أبرز نتائج الدراسة: أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الأداء المهني لمعلّمي العلوم الطبيعية في مجالات الدراسة المختلفة بالنسبة لمتغيرات: المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، عدد الدورات التدريبية، والتخصّص. وأوصت الدراسة بتفعيل تبادل الخبرات بين معلّمي التخصّص الواحد من خلال التعاون مع الدول الأخرى، وخاصة ذات التقدّم العلمي.

- كما أجرى محروس وآخرون (2020) دراسة بعنوان: "تطوير معايير خُطت التحسين لمدارس التعليم



الأساسي المعتمدة في ضوء التجارب والنماذج المعاصرة في الاعتماد التربوي"، وقد هدفت الدراسة إلى تعرّف تطوير معايير خُطط التحسين وتطوير مدارس التعليم الأساسي المعتمدة في ضوء التجارب والنماذج المعاصرة في الاعتماد التربوي، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة لجمع البيانات، وقد تكوّنت عينة الدراسة من (83) موظفًا، وتوصّلت نتائج الدراسة إلى محدودية تطوير معايير خُطط التحسين وتطوير مدارس التعليم الأساسي المعتمدة في ضوء التجارب والنماذج المعاصرة في الاعتماد التربوي، وضعف إعداد العاملين في المدارس على تطوير معايير خُطط التحسين لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة في ضوء التجارب والنماذج المعاصرة في الاعتماد التربوي، وجاءت أبرز توصيات الدراسة كالاتي: ضرورة التقويم الشامل للعملية التعليمية دون الاكتفاء بتقويم تحصيل المتعلمين فقط، وضرورة المراجعة الدورية المستمرة للمؤسسات التعليمية وتقويمها داخليًا وخارجيًا، وفق ضوابط ومعايير محدّدة.

• أجرت المحروقية (2021) دراسة بعنوان: "بناء معايير للتقويم والاعتماد المدرسي للمدارس الحكومية بسلطنة عمان"، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي، كما استخدمت الاستبانة التي تضمّنت معايير ومؤشرات إجرائية للتقويم والاعتماد المدرسي، بُنيت بالاستناد إلى نماذج محلية وإقليمية ودولية. وقد بلغ عدد المشاركين في الدراسة 490 مشاركًا مورّعين على خمس محافظات تعليمية في سلطنة عمان، وشملت مديريين، ومُساعد مديريين، ومُعلمين أوائل، ومُشرفين. وكان من أبرز نتائج الدراسة: التوصل إلى 10 معايير أساسية تشمل: الموارد البشرية، البيئة المدرسية، المناخ التربوي، المناهج وطرق التدريس وتقويم التحصيل الدراسي، وأثبتت قائمة المعايير صلاحيتها من حيث الصدق والثبات. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على نشر المعايير وآليات توظيفها لكافة شرائح المجتمع المدرسي بمن فيهم الطلبة وأولياء الأمور، واستخدام المعايير المقترحة في عمليات التقويم الذاتي بالمدارس كخطوة أولى قبل تطبيق نظام الاعتماد.

• وجاءت دراسة السعودي وعسيري (2021) بعنوان: "أثر الاعتماد الأكاديمي في فاعلية الأداء المدرسي: دراسة حالة في مدارس الهيئة الملكية بالجبيل". وقد هدفت الدراسة إلى تعرّف درجة تأثير الاعتماد الأكاديمي في فاعلية الأداء المدرسي في مدارس الهيئة الملكية بالجبيل، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة لجمع البيانات، وقد تكوّنت عينة الدراسة من (40) مديرًا ووكيلًا، وتوصّلت نتائج الدراسة إلى أنّ الاعتماد الأكاديمي له أثر إيجابي على فاعلية الأداء المدرسي في مدارس الهيئة الملكية بالجبيل، حيث جاءت جميع الأبعاد بدرجة مُرتفعة، وتوصّلت الدراسة إلى وجود فروق في استجابة عينة الدراسة تُعزى لمتغيّر المرحلة التعليمية، وقد جاءت لصالح المرحلة الثانوية، وجاءت أبرز توصيات الدراسة كالاتي: ضرورة التوسع في تطبيق الاعتماد الأكاديمي؛ ليشمل جميع مدارس الهيئة الملكية بالجبيل وعلى مراحل.

• نشر الربادي (2021) دراسة هدفت إلى تعرّف واقع تطبيق معايير الاعتماد المدرسي لدى المدارس الأهلية في الجمهورية اليمنية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي في الدراسة، وتكوّنت عينة الدراسة من (80) مديرًا، و(80) مشرفًا، و(400) معلّم ومعلّمة، بإجمالي (560) فردًا مورّعين على (80) مدرسة، منها (50) مدرسة أهلية في مدينة صنعاء، و(20) مدرسة أهلية في مدينة إب، و(10) مدارس أهلية في مدينة ذمار، واستخدم الباحث استبانة لجمع المعلومات مكوّنة من 6 مجالات تشمل 99 مؤشرًا. والمجالات هي: القيادة والإدارة المدرسية، وتنمية الموارد البشرية. ووجدت الدراسة أن درجة توفّر مجالات معايير الاعتماد المدرسي في المدارس الأهلية في اليمن كانت بدرجة عالية، وقد كانت درجة توفّر 4 من أصل ستة مجالات عالية، وهي مجالات: القيادة والإدارة المدرسية، ومجال تنمية الموارد البشرية، ومجال عملية التعليم والتعلّم، والبيئة



المدرسية، بينما كان مجالاً المشاركة المجتمعية وإدارة الجودة والتحسين المستمر بدرجة متوسطة، وبالنسبة لترتيب المجالات حسب درجة التوفر، فقد حاز مجال القيادة والإدارة المدرسية على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.93). وحلَّ في المرتبة الثانية مجال تنمية الموارد البشرية بمتوسط حسابي بلغ (3.76)، أمَّا المرتبة الثالثة فحصل عليها مجال البيئة المدرسية بمتوسط حسابي بلغ (3.52)، وحلَّ في المرتبة الرابعة مجال عملية التعليم والتعلم بمتوسط حسابي بلغ (3.49)، وحلَّ في المرتبة الخامسة مجال إدارة الجودة والتحسين المستمر بدرجة توفّر متوسطة ومتوسط حسابي بلغ (3.39)، وحلَّ في المرتبة الأخيرة مجال المشاركة المجتمعية بدرجة توفّر متوسطة ومتوسط حسابي بلغ (3.31). ووجد الباحث فروقاً في متوسطات استجابات الأفراد ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير الوظيفة.

• أجرت جاسم (2022) دراسة بعنوان: "مدى تطبيق معايير الاعتماد المدرسي العراقية المقترحة في المدارس الحكومية والأهلية (دراسة مقارنة)". وهدفت الدراسة إلى تقديم معايير مقترحة للاعتماد المدرسي العراقي والاطلاع على التجارب الدولية (العربية والأجنبية) في هذا المجال، واختبار مدى صحة هذه المعايير من جانبين: الأول: هو اتفاق الخبراء على مدى صحتها، والثاني: يكون ميدانياً ويكمن في تقييم الواقع الفعلي لتطبيقها مدرسياً، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، حيث بلغ العدد الكلي لهم (30) خبيراً مورّعين بين الجانبين الأكاديمي والتربوي وتخصّصات متنوّعة تتمحور حول جودة العمليات التعليمية والتربوية والقياس والتقويم، وقد توصّلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أفادت بصحة هذه المعايير المقترحة وملائمتها للبيئة التربوية العراقية، وإمكانية تطبيقها ميدانياً، وتضامراً الجهود بين الجانبين: الجانب الذي يمتلك المعرفة في هذا المجال وهو الجانب الأكاديمي، والجانب الذي تقع عليه مهمة تطبيقها وهو الجانب التربوي.

• أجرت عواجي (2023) دراسة بعنوان: "دور قادة مدارس المرحلة الثانوية الأهلية والعالمية بمدينة الرياض في تطبيق معايير الاعتماد المدرسي". وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي المسحي، وتم استخدام الاستبانة لتحديد دور القادة والصعوبات التي يواجهونها، والمتطلّبات اللازمة. وقد بلغ عدد المشاركين في الدراسة 141 قائداً وقائدة لمدارس المرحلة الثانوية الأهلية والعالمية في مدينة الرياض، وتم اختيار العينة عشوائياً وفق جدول مورجان، حيث تمثّل 65% من مجتمع الدراسة. وكان من أبرز نتائج الدراسة: أن قادة المدارس واجهوا صعوبات بدرجة متوسطة في تحقيق هذه المعايير، وأكّدوا أهمية المتطلّبات اللازمة لتحقيق المعايير التي جاءت بموافقته عالية. وأوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها: إدخال الأساليب الإدارية الحديثة في الإدارة المدرسية؛ لتعزيز التخطيط والتنظيم ودعم استقرار إدارة المدرسة.

• أجرت الشويعر (2023) دراسة بعنوان: "دور سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية من وجهة نظر قائدات المدارس في مدينة الرياض"، وقد هدفت الدراسة إلى تعرّف دور سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية من وجهة نظر قائدات المدارس في مدينة الرياض، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الاستبانة لجمع المعلومات للدراسة. وقد بلغ عدد المشاركين في الدراسة 100 قائدة مدرسة ممن يعملن في مدارس شمال مدينة الرياض. وكان من أبرز نتائج الدراسة: أن درجة موافقة المشاركين على محور الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة جاءت بدرجة كبيرة، وأن أهمّ الأطر المفاهيمية للخصخصة هي: زيادة تكلفة التعلم على أولياء الأمور، وزيادة فاعلية الرقابة على المعلمين، وتطوير مستوى الخدمات التعليمية، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية على الدولة. كما جاءت درجة موافقة عيّنة الدراسة على فقرات محور "درجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية" بدرجة كبيرة، وأن أبرز ثمرات سياسات





الخصخصة في المدارس تشمل: تنوع برامج التعليم، وتعزيز التنافسية بين المدارس، وتحسين الكفاءة التعليمية للمدارس، وزيادة الكفاءة الإدارية للقائدات، وخفض نسبة التسرب المدرسي، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. كما وجدت الدراسة أنه لا يوجد فروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمتغيرات المؤهل العلمي وعدد الدورات التدريبية في اقتصاديات التعليم وسنوات الخبرة.

• أجرت العتيبي (2024) دراسة بعنوان: "معايير الاعتماد المدرسي في ضوء خبرات بعض الدول المتميزة وسبل الاستفادة منها في الاعتماد المدرسي في السعودية". وهدفت الدراسة إلى اكتشاف أبرز خبرات الدول المتميزة في مجال الاعتماد المدرسي التي يمكن الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية، وتحديد أهم معايير الاعتماد المدرسي في ضوء خبرات بعض الدول المتميزة التي يمكن الاستفادة منها في الاعتماد المدرسي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء، ولتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على المنهج الوصفي المسحي، المتمثل في استخدام أسلوب دلفي والاستبانة؛ لتحديد آراء الخبراء والذين بلغ عددهم (18) خبيراً تربوياً، وتوصلت نتائج الدراسة إلى تحديد أهم معايير الاعتماد المدرسي في ضوء خبرات بعض الدول المتميزة التي يمكن الاستفادة منها في الاعتماد المدرسي في السعودية.

• أجرى محمد (2024) دراسة بعنوان: "مواصفات البيئة المدرسية في مباني مدارس المعاقين على ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (دراسة حالة على مدرسة النور للمكفوفين بمحافظة الدقهلية)". وهدفت الدراسة إلى تعرف مواصفات البيئة المدرسية في مباني مدارس المعاقين على ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، والتي ينبغي توافرها في المبنى المدرسي لتحسين مواصفات البيئة المدرسية بمدارس الإعاقة البصرية بمحافظة الدقهلية، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي، واستخدم الملاحظة المباشرة كأداة لجمع المعلومات بواسطة بطاقة الرصد، وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج أبرزها: وجود بعض المشكلات التي تخص مواصفات المباني والفصول لمدارس النور للمكفوفين وضعاف البصر، وقد أوصى الباحث بإعادة صياغة مواصفات التصميم الداخلي للقاعات والفصول والغرف الملحقة بالمبنى المدرسي، وتطويرها بناءً على مواصفات ومتطلبات الطلاب المكفوفين وضعاف البصر، بحيث لا تكون هذه المباني عائقاً لهم في ممارسة عملهم أو تحصيلهم التعليمي والتربوي أو ممارسة الأنشطة المختلفة.

• أجرت جفان (2024) دراسة بعنوان: "مؤوقات تجديد الاعتماد لمدارس التعليم العام بمحافظة أسيوط". وهدفت الدراسة إلى الكشف عن أهم المؤوقات التي تواجه ضمان جودة المدارس المعتمدة في مصر، ووضع بعض الإجراءات للتغلب عليها، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي، وذلك بجمع عدد كبير ومتنوع من الدراسات والأدبيات التربوية ذات الصلة بموضوع الدراسة، ثم معالجتها بوصف وتحليل متغيرات الدراسة، وهي مدارس التعليم العام المعتمدة والتحسين المستمر كايزن، وتوصلت الباحثة إلى عدد من النتائج أهمها: أن هناك مؤوقات خاصة بالإدارة المدرسية مثل ضعف نظام التشجيع وحوافز العمل الفعال، والعمل بمبدأ الأقدمية في التعيين على حسب الكفاءة، ومؤوقات خاصة بالمعلمين مثل وجود عجز في أعداد المعلمين في بعض التخصصات، وقلة اهتمام المعلمين بإجراء البحوث الإجرائية، ومؤوقات خاصة بالمبنى المدرسي مثل قلة الاعتمادات المخصصة لصيانة المبنى المدرسي، وضعف سرعة الإنترنت في المدارس، وصعوبة الوصول للمنصة، وضعف استخدام التكنولوجيا في التواصل مع أولياء الأمور، وقد أوصت الباحثة بالأخذ بالإجراءات المقترحة لتجديد الاعتماد لمدارس التعليم العام بمحافظة أسيوط، وهي إجراءات تنفيذية مثل: صياغة الرؤية والرسالة، وتطوير المناهج الدراسية، وتعزيز مشاركة المجتمع، وإجراءات تطبيقية مثل: إدخال مفهوم الاعتماد





كإستراتيجية بالمؤسسة، وتفعيل دور مجلس الأمناء، والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتوعية المتعلمين.

• أجرى صلاح (2024). دراسة بعنوان: "قياس وتقييم الأداء الإداري للمدارس والمؤسسات التعليمية الفلسطينية (الحكومية والخاصة) في ضوء نموذج (CITA) للاعتماد المدرسي وضمان الجودة، من وجهة نظر مديري المدارس ونوابهم (دراسة حالة محافظة نابلس)". وهدفت الدراسة إلى قياس وتقييم الأداء الإداري للمدارس والمؤسسات التعليمية الفلسطينية (الحكومية والخاصة) في ضوء نموذج (CITA) للاعتماد المدرسي وضمان الجودة، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتكوّنت عينة الدراسة من (157) مديرًا، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة لمدى وجود معلومات ومعرفة مسبقة لديهم بمفهوم الاعتماد المدرسي بلغ (42%) من المستجيبين في مقابل (58%) ليست لديهم أي خلفية عن هذا المفهوم، كما أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة لمدى تطبيقهم لمعايير الاعتماد المدرسي في ضوء نموذج (CITA) بلغ (71.37%)؛ وبالتالي يُعتبر الأداء الإداري لهذه المؤسسات هو (71.37%) وهو أداء متوسط الدرجة، كما أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالات إحصائية عند مستوى الدلالة ( $a \geq 0.05$ ) بين تقديرات إدارات المدارس لدرجة تطبيقهم لمعايير الاعتماد المدرسي في مدارس محافظة نابلس، تُعزى لنوع المدرسة (حكومية أو خاصة) على معظم المجالات لصالح المدارس الخاصة. وقد أوصى الباحث بضرورة تشكيل هيئة وطنية رسمية لمتابعة ومنح الاعتماد المدرسي في فلسطين، تضمّ العديد من الخبراء والتربويين ومدربيين عن الوزارات.

ثانيًا: الدراسات حول الحوكمة في المدارس:

قام حتملة وسلامة (2017) بدراسة هدفت إلى الكشف عن درجة تطبيق المساءلة الإدارية ودرجة تطبيق الحوكمة المؤسسية وإيجاد العلاقة الارتباطية بينهما في مديريات التربية والتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية من وجهة نظر القادة الإداريين. وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي الارتباطي، وقاما بتطوير أداتي هذه الدراسة وهما: استبانة المساءلة الإدارية وتكوّنت من (20) فقرة، واستبانة الحوكمة المؤسسية وتكوّنت من (40) فقرة، موزعة على خمسة مجالات وهي: الإفصاح والشفافية، والمشاركة الفاعلة، والرقابة والمسؤولية الإدارية، والعدالة والنزاهة، والكفاءة والفاعلية. وتكوّنت العينة من (272) قياديًا تربويًا. وكشفت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق المساءلة الإدارية والحوكمة المؤسسية في مديريات التربية والتعليم في الأردن جاء كلاهما بدرجة متوسطة، وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين درجة تطبيق المساءلة الإدارية وبين تطبيق الحوكمة المؤسسية في مديريات التربية والتعليم.

أجرى الحارثي والألفي (2019) دراسة هدفت إلى الكشف عن العلاقة الارتباطية بين درجة ممارسة الشفافية الإدارية لدى قادة المدارس الابتدائية بمحافظة الطائف وعلاقتها بالمناخ المدرسي من وجهة نظر المعلمين. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، وتكوّنت عينة البحث من (357) معلمًا، واستخدمت الاستبانة كأداة وحيدة لجمع المعلومات. وكانت أبعاد محور الشفافية الإدارية هي: إجراءات العمل، ونظم المعلومات وتداولها، والاتصال الإداري، والمشاركة، والمساءلة الإدارية. ووجدت نتائج الدراسة أن ممارسة الشفافية الإدارية لدى قادة المدارس الابتدائية في الطائف كانت بدرجة كبيرة في جميع الأبعاد، وبلغ المتوسط الكلي للمحور 3,67 وبانحراف معياري 0,57. كما كشفت نتائج الدراسة أن مستوى المناخ المدرسي كان أيضًا ممارسًا بدرجة عالية. كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير المعلمين لدرجة ممارسة الشفافية الإدارية تبعًا لمتغير سنوات الخبرة لصالح فئة أقل من 10 سنوات، ولمتغير الدورات التدريبية لصالح فئة أقل من



10 دورات، ولمتغير المؤهل العلمي لصالح المعلمين الحاصلين على البكالوريوس. ووجدت الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,01 بين الشفافية الإدارية ومستوى المناخ المدرسي، فكُلما كانت العلاقة بين قائد المدرسة والمعلمين شفافة كلما كان المناخ المدرسي إيجابياً وتفاعلياً، وكانت البيئة المدرسة جاذبة وداعمة للتعلم، وفي ضوء النتائج يُوصي البحث بالاستمرار في ممارسة الشفافية الإدارية في المدارس؛ لما لها من أثر على تحسُّن وجود مناخ مدرسي إيجابي لدى المعلمين.

أجرى العبيلي والغامدي (2019) دراسة بعنوان "دور تطبيق أبعاد الحوكمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتعليم العام في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030". وهدفت الدراسة إلى تعرُّف مستوى تطبيق أبعاد الحوكمة في مكاتب التعليم للبنات بمدينة الرياض، ودور تطبيق تلك الأبعاد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتعليم العام في ضوء رؤية المملكة 2030، واعتمد الباحثان على لمنهج الوصفي بأسلوبه المسحي، والاستبانة كأداة لها. وتكوَّنت أبعاد الحوكمة من أربعة أبعاد هي: المحاسبية، والشفافية، والمشاركة، والمساءلة. وبلغت عينة الدراسة (358) مشرفة تربوية في مكاتب التعليم للبنات بمدينة الرياض. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى تطبيق أبعاد الحوكمة الأربعة كانت بدرجة مرتفعة لجميع الأبعاد. وبلغ المتوسط العام للأبعاد (80.3)، وأن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على دور تطبيق أبعاد الحوكمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتعليم العام في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبمتوسط حسابي (29.4)، وموافقون بشدة على متطلبات تفعيل دور أبعاد الحوكمة في تحقيق تلك الأهداف وبمتوسط حسابي (33.4).

نشرت أبو عجمة (2020) دراسة هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين الشفافية الإدارية والرضا الوظيفي لدى معلمات المدارس المتوسطة بمدينة أبها، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبلغت عينة الدراسة (75) معلمة. وكان من أبرز نتائج الدراسة: أن مدى الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية في المدارس المتوسطة بمدينة أبها جاء بدرجة مرتفعة، كما أن مدى الرضا الوظيفي لمعلمات المدارس المتوسطة بمدينة أبها عن الشفافية الإدارية في عملهن جاء بدرجة متوسطة. ووجدت النتائج أنه تُوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الشفافية الإدارية والرضا الوظيفي لدى معلمات المدارس المتوسطة بأبها.

### التعليق على الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تعميق المفاهيم وتحديد مشكلة البحث. ومن الملاحظ أنه يغلب على الدراسات السابقة في مجالي الاعتماد المدرسي وكذلك الحوكمة اعتمادهما على المنهج الوصفي الكمي، حيث لم نلاحظ وجود دراسة تعتمد على المنهجية الكيفية. ومن الواضح أيضاً أن معظم الدراسات في مجال الاعتماد المدرسي طُبِّقت على مدارس حكومية باستثناء دراسة واحدة طُبِّقت على المدارس الأهلية، ونفس الوصف ينطبق على دراسات الحوكمة. وتتميز هذه الدراسة بأنها أول دراسة -حسب علم الباحثين- تهدف إلى الكشف عن دور الاعتماد الأكاديمي في تعزيز الحوكمة في المدارس الأهلية، ليس في المملكة العربية السعودية فحسب بل في الوطن العربي.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لمناسبته أهداف وأسئلة الدراسة. وقد قام الباحثون بالاطلاع على وثيقة الاعتماد المخصَّصة للمدارس الأهلية والمعتمدة من رابطة (نيو إنجلاند) للمدارس والجامعات، وهي إحدى كبرى الهيئات المستقلة المانحة للاعتمادات المدرسية والجامعية في الولايات المتحدة. وقد تم دراسة وتحليل



الوثيقة الأخيرة الصادرة عام 2023م والتي تتضمن 14 معيارًا رئيسيًا ومقسمة إلى ثلاثة مجالات. وكل معيار يتضمّن عددًا من المعايير الفرعية، كما أن لكلٍ معيار وثائق يجب أن تُقدّم لفريق الاعتماد كشواهد على الممارسات. وبعد دراسة وترجمة المعايير حرص الباحثون على تلمّس دلالات الحوكمة في المعايير، وذلك بعد أن قاموا بتحليل الوثيقة.

### النتائج:

أولاً: معايير الاعتماد المدارس الأهلية لرابطة (نيو إنجلاند) للمدارس والجامعات تتألف معايير رابطة نيو إنجلاند للمدارس والكليات (NEASC) من 14 معيارًا موزعة على ثلاثة معايير رئيسية:

#### أولاً: معايير الأساس (FOUNDATION STANDARDS)

1. اتساق الطلاب المسجلين مع رسالة المدرسة: تتوافق خصائص الطلاب المسجلين بشكل مناسب مع رسالة المدرسة.
2. ضمان استدامة المدرسة ووفائها برسالتها: يضمن المجلس الإداري أو الهيئة الحاكمة استمرارية المدرسة ووفاءها برسالتها.
3. الموارد الداعمة للمدرسة: تمتلك المدرسة الموارد الكافية لدعم عملياتها الحالية والمستقبلية.
4. توظيف مجتمع بالغين مؤهل: تعتمد المدرسة على مجتمع من الكوادر المؤهلة لتنفيذ رسالتها بشكل أمثل.
5. ثقافة استباقية للصحة والسلامة: تسود ثقافة الصحة والسلامة بشكل استباقي في أرجاء المدرسة.
6. ضمان القيادة الفعالة في المدارس الخاصة: تضمن المدارس الخاصة قيادة فعالة، وهيكل تنظيمي واضح، وموارد كافية لتحقيق رسالة المدرسة على المدى البعيد.

#### ثانياً: معايير البرنامج (PROGRAM STANDARDS)

7. التزام الرسالة بتوجيه القرارات والمبادرات: توجه رسالة المدرسة القرارات والمبادرات بما يتماشى مع احتياجات وتطلعات الطلاب.
8. التزام بالإلهام والدعم لكل طالب: يتميز نهج المدرسة تجاه الطلاب بالإلهام والدعم المستمر.
9. التزام بالتميز: يتسم البرنامج التعليمي بالتميز في جميع جوانبه.
10. التزام بالتطوير المهني المستمر: يسود ثقافة المدرسة التزام بالتعلم والتطوير المهني المستمر بين أعضاء هيئة التدريس.
11. التفاعل مع المجتمع المحلي: يعزز التفاعل مع المجتمع الأوسع تجربة الطلاب.
12. تلبية احتياجات الطلاب في برامج السكن الداخلي: يركز برنامج السكن الداخلي على تلبية احتياجات كل طالب.



13. الصحة والرفاهية في برنامج الإقامة العائلية: يوجه الاهتمام بصحة الطلاب ورفاهيتهم برامج الإقامة العائلية.

ثالثاً: معيار التخطيط الاستراتيجي (STRATEGIC PLANNING STANDARD)

14. التزام بالتخطيط لضمان الاستدامة والابتكار: يوجه الالتزام بضمان استمرارية المدرسة وقدرتها على الابتكار عمليات التخطيط الاستراتيجي.

#### ب. المعايير بالتفصيل

كل معيار يحتوي على معايير فرعية وكذلك مواد او وثائق مطلوبة لاستيفاء كل معيار والمعايير هي :

**المعيار الأول: يتوافق الطلاب المسجلون بشكل مناسب مع رسالة المدرسة**

1. أ. تتماشى عمليات التسجيل والقبول مع رسالة المدرسة وقيمها الأساسية وسياقها الثقافي.

1. ب. تحدد المدرسة وتعالج الاتجاهات الحالية والعوامل المؤثرة على التسجيل.

1. ج. يتناسب الطلاب المسجلون مع رسالة المدرسة، ويمكن تلبية احتياجاتهم التعليمية بالكامل من خلال برنامج المدرسة وكادرها.

1. د. تتماشى سياسات وإجراءات القبول وإدارة التسجيل مع معتقدات المدرسة والتزامها بالتنوع والعدالة والشمولية والانتماء.

1. هـ. يتم تقديم المساعدات المالية للطلاب بما يتماشى مع رسالة المدرسة.

1. و. تسعى المدرسة وتخطط لتعزيز توافقها مع هذا المعيار.

#### المواد المطلوبة

- خطط التسويق وإدارة التسجيل الحالية.

- رابط إلى نموذج طلب القبول عبر الإنترنت.

- اتفاقية الرسوم الدراسية للوالدين.

- بيان بسياسات وإجراءات المساعدات المالية.

- سياسة عدم التمييز (قد تكون مضمنة في مواد أخرى).

- دليل الوالدين والطلاب مع تاريخ أحدث تنقيح.

**المعيار الثاني: يضمن مجلس الأمناء استدامة المدرسة ووفاءها برسالتها**

1.2. أ. مع مراعاة أفضل الممارسات والمتطلبات القانونية لمجالس الأمناء غير الربحية في ولاية التأسيس (إن وجدت)، يفهم مجلس الأمناء مسؤولياته تجاه:



- الرسالة.
- القيمة المقترحة/جودة التعليم.
- النزاهة المالية.
- دعم مدير المدرسة.
- التخطيط طويل المدى، بحد أدنى أفق زمني من ثلاث إلى خمس سنوات.
- 2.ب. يحدد مجلس الأمناء بدقة ويعالج الفرص والقضايا الهامة.
- 2.ج. يضطلع مجلس الأمناء بدوره القيادي في تطوير ومراجعة وتحديث الخطة الاستراتيجية للمدرسة.
- 2.د. يسعى مجلس الأمناء إلى تحقيق توازن في العضوية، يعكس تنوع مجتمع المدرسة والمجالات الرئيسية للخبرة والاهتمام والقدرات.
- 2.هـ. يستخدم مجلس الأمناء سياسات وإجراءات فعالة لتحديد واختيار وتوجيه الأعضاء الجدد.
- 2.و. يتواصل مجلس الأمناء بشكل مناسب وفعال مع مجتمع المدرسة بشأن القرارات والإجراءات.
- 2.ز. يدير مجلس الأمناء انتقال قيادته بشكل فعال.
- 2.ح. يخطط مجلس الأمناء لانتقالات قيادة مدير المدرسة.
- 2.ط. يقيم مجلس الأمناء ممارسات الحوكمة الخاصة به بشكل فعال.
- 2.ي. تسعى المدرسة وتخطط لتعزيز توافقها مع هذا المعيار.

#### المواد المطلوبة

- قائمة مجلس الأمناء الحالية، تتضمن مدة الخدمة.
- النظام الأساسي الحالي.
- محاضر اجتماعين حديثين.
- أداة التقييم الذاتي لمجلس الأمناء.
- عملية/أداة تقييم مدير المدرسة.
- وثيقة الوضع القانوني كمؤسسة معفاة من الضرائب (إذا كان ذلك ينطبق).
- سياسة تضارب المصالح مع بيان إفصاح سنوي للأعضاء.





### المعيار الثالث: موارد المدرسة تدعم العمليات الحالية والمستقبلية بشكل كافٍ

- 3.أ. تقوم المدرسة بتخصيص وإدارة وتعزيز الموارد المالية المتاحة لدعم وتعزيز رسالتها.
- 3.ب. بناءً على بيانات التقرير السنوي و/أو دراسات موثوقة أخرى، تحدد المدرسة بدقة الواقع والتحديات المالية الحالية وطويلة الأجل، وتمتّع بالقدرة على الاستجابة للطوارئ المالية أو الظروف غير المتوقعة.
- 3.ج. تدعم الرسوم الدراسية والإيرادات الأخرى استقرار المدرسة واستدامتها المالية طويلة الأجل بشكل كافٍ.
- 3.د. تحافظ المدرسة على نظام موثق من الضوابط الداخلية وتضمن الشفافية المالية كالتزام قانوني وممارسة أخلاقية.
- 3.هـ. تدعم مرافق المدرسة الطلاب والبرامج بشكل مناسب.
- 3.و. تقوم المدرسة بالتخطيط المناسب والفعال للمرافق لمعالجة التحسينات والصيانة اللازمة أو المطلوبة.
- 3.ز. تدعم بنية التكنولوجيا التحتية البرنامج التعليمي وتشغيل المؤسسة بشكل كافٍ.
- 3.ح. يحدد برنامج تطوير المدرسة أهدافاً قصيرة وطويلة الأجل ويسعى لتحقيقها.
- 3.ط. تدير المدرسة مواردها باستخدام أفضل الممارسات للاستدامة البيئية.
- 3.ي. تسعى المدرسة وتخطط لتعزيز توافقها مع هذا المعيار.

#### المواد المطلوبة

- تدقيق رأي مالي.
- الميزانية السنوية للسنة المكتملة مؤخرًا (قبل زيارة الأساس).
- خطة مالية مكتوبة تشمل توقعات من 3 إلى 5 سنوات.
- تقرير يلخص الدعم السنوي الطوعي للسنة المكتملة مؤخرًا.
- دليل على وجود تأمين كافٍ ضد المسؤولية للمدرسة وبرامجها الموسعة (مثل المخيمات الصيفية، السفر الدولي، إلخ).
- قائمة بمزايا الموظفين.

### المعيار الرابع: توظف المدرسة مجتمعًا من البالغين المؤهلين لتنفيذ رسالتها بشكل مثالي

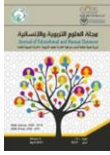
- 4.أ. يتمتع أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية بالكفاءة والتأهيل المناسبين للأدوار والمسؤوليات الموكلة إليهم.
- 4.ب. يتم تعيين أعضاء الهيئة التعليمية مع الأخذ في الاعتبار التزامهم برسالة المدرسة، ويتم تقديم برنامج



- تعريف يدعم اندماجهم في ثقافة المدرسة ومعتقداتها الأساسية.
- 4.ج. تتماشى سياسات التوظيف والممارسات مع معتقدات المدرسة والتزامها بالتنوع والعدالة والشمولية والانتماء.
- 4.د. يوجد عدد كافٍ من أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية المؤهلين لدعم رسالة المدرسة واحتياجات الطلاب.
- 4.هـ. تعتمد المدرسة إجراءات صارمة ومحددة للتحقق من الخلفيات القانونية والمهنية لجميع الموظفين وغيرهم من البالغين الذين قد يكونون على اتصال منتظم بالطلاب.
- 4.و. تضمن تعويضات الهيئة التعليمية والإدارية والمزايا وبيئة العمل جذب والاحتفاظ بالكفاءات المناسبة.
- 4.ز. تسعى المدرسة وتخطط لتعزيز توافقها مع هذا المعيار.

#### المواد المطلوبة

- قائمة الموظفين الحالية، بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات ومدة الخدمة والمؤهلات المهنية.
- مخططات تنظيمية و/أو بروتوكولات توضح خطوط الاتصال ومجالات المسؤولية.
- أمثلة على عقود أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية.
- دليل الهيئة التعليمية.
- مدونة قواعد السلوك الخاصة بالهيئة التعليمية (إذا كانت منفصلة عن دليل الهيئة التعليمية).
- قائمة المواد التي تحتفظ بها المدرسة في ملفات الموظفين، بما في ذلك:
  - اتفاقية العمل أو العقد.
  - وصف الوظيفة.
  - توقيع على استلام دليل السياسات.
  - ملخص الفحص الجنائي الأخير.
  - تقارير الأداء الموقعة.
  - السيرة الذاتية مع المراجع.
  - نسخ رسمية من المؤهلات الأكاديمية والشهادات.



### المعيار الخامس: ثقافة استباقية للصحة والسلامة تغمر المدرسة

5.أ. تجسد قيادة المدرسة ثقافة الصحة والسلامة وتزرعها داخل مجتمع المدرسة بالكامل، وتدرك مسؤوليتها عن صحة وسلامة المجتمع.

5.ب. تفهم المدرسة مسؤوليتها والتزامها تجاه رفاهية كل طالب وشعوره بالانتماء.

5.ج. تعكس ثقافة الصحة والسلامة في المدرسة نوايا كل قسم من الأقسام الواردة في وثيقة اعتبارات الصحة والسلامة الصادرة عن لجنة NEASC للمدارس المستقلة:

- السلامة الجسدية والعاطفية للطلاب.

- إدارة المعلومات والبيانات.

- سلوكيات الطلاب والانضباط.

- تدريب الهيئة التعليمية والإدارية على الصحة وسياساتها وإجراءاتها.

- الاتصالات.

- المرافق.

- خطة الاستجابة للأزمات (مشتركة مع مكاتب الإطفاء والشرطة والإسعاف المحلية).

5.د. تضمن المدرسة تلبية متطلبات حماية الأطفال التي حددتها NEASC للمدارس، وتشمل:

- التحقق الشامل من الخلفيات والتوظيف، بما في ذلك الفحوصات المرجعية والسجلات الجنائية.

- سياسات وإجراءات موثقة تضمن سلامة ورفاهية جميع الطلاب.

- استجابة مناسبة ومحددة بوضوح إذا تعرض الأطفال للأذى أو كانوا عرضة للخطر أو تم تقديم مزاعم بشأن إيذائهم.

- مسؤوليات قيادية محددة بوضوح لحماية الأطفال والإبلاغ عن الحالات.

- تدريب على حماية الأطفال لجميع البالغين العاملين مع الطلاب.

- تضمين حماية الأطفال، بما في ذلك الأمان عبر الإنترنت، في البرنامج التعليمي الرسمي للطلاب.

- قواعد سلوك واضحة تحكم السلوكيات المناسبة والمقبولة للتفاعلات بين البالغين والأطفال وتفاعلات الأطفال مع بعضهم البعض.

- الامتثال للمتطلبات القانونية والأخلاقية والثقافية المتعلقة بإساءة معاملة الأطفال ضمن الولاية القضائية التي تعمل فيها المدرسة.

5.هـ. تمتلك المدرسة عملية لإدارة المخاطر مع وجود كوادرات مؤهلة لتحديد ومعالجة أي مجال يستوجب الاهتمام الفوري و/أو الطويل الأجل بدقة وانتظام.



- و.5. تسعى المدرسة وتخطط لتعزيز توافقها مع هذا المعيار.  
المواد المطلوبة
- خطة إدارة الأزمات الحالية، بما في ذلك بروتوكولات الاتصال ومعلومات الاتصال المحدثة.
- وثائق الامتثال، وتشمل:
- عمليات التفتيش على الحرائق لكل مرفق.
- شهادات خدمات الطعام (مثل النظافة، المناولة الآمنة، فحص الصحة).
- فحص المنشآت الطبية كما هو مطلوب (تختلف المتطلبات حسب الولاية والمحلية).
- برامج التدريبات على الحرائق والإجراءات الطارئة والسلامة للموسم الحالي والسابق.
- المعيار السادس: تضمن المدارس الربحية قيادة فعالة، وهيكل تنظيمي واضح، والموارد اللازمة لتنفيذ رسالة المدرسة بنجاح في المستقبل المنظور**
- 6.أ. يتشارك المالك والهيئة الحاكمة في قيم المدرسة ورسالتها ويلتزمان بالنمو طويل الأجل.
- 6.ب. يضع المالك/الهيئة الحاكمة عمليات لصنع السياسات تتضمن مشاركة جميع أصحاب المصلحة عند الاقتضاء.
- 6.ج. تضع المدرسة وتلتزم بسياسات تتعلق بالملكية تعالج تضارب المصالح وتوفر الحماية من سوء التصرف من قبل الأشخاص الذين يمارسون السيطرة على المدرسة.
- 6.د. توفر المدرسة وصفاً واضحاً لأغراض قانونية وضريبية لشكل تنظيم المدرسة ومخططاً تنظيمياً يحدد أدوار ومسؤوليات المالك/الهيئة الحاكمة والإدارة والهيئة التعليمية والموظفين.
- 6.هـ. يتم تعيين شخص واحد كمدير رئيسي (مثل المدير العام، الرئيس، أو رئيس المدرسة)؛ قد يكون هذا الشخص هو المالك.
- 6.و. يتم تقييم المدير الرئيسي المعين على أساس سنوي.
- 6.ز. تضم الهيئة الحاكمة/مجلس الإدارة على الأقل ثلث أعضائها يمثلون المصلحة العامة ولا يملكون أي مصلحة تعاقدية أو وظيفية أو مالية شخصية في المؤسسة. يجب أن يكون ممثلو الجمهور خاليين من تضارب المصالح الحالي أو المحتمل.
- 6.ح. تتضمن المدرسة إجراءات للانتقال القيادي المدروس والشفاف. وهذا أمر مهم بشكل خاص عندما يكون قائد المدرسة ومالكها هو الشخص نفسه.
- 6.ط. تسعى المدرسة وتخطط لتعزيز توافقها مع هذا المعيار.



#### المواد المطلوبة

- خطاب من طرف ثالث مستقل (مدقق) يقدم:

1. تأكيدًا معقولًا بأن المدرسة تمتلك الأصول اللازمة لدعم تشغيل المدرسة في المستقبل المنظور (بما في ذلك نسبة الأصول إلى الخصوم الحالية).
2. تأكيدات بأن المدرسة تمتلك أنظمة لإدارة مواردها المالية بشكل مناسب.

- قد تشمل الوثائق:

- الإقرارات الضريبية للمؤسسة أو الشركة الأم أو المالك للسنة المالية الأخيرة.
- ميزانية السنة المالية المغلقة مؤخرًا.

#### المعيار السابع: الالتزام بالرسالة يوجه القرارات والمبادرات ويتماشى مع احتياجات الطلاب وتطلعاتهم

- 7.أ. تتغلغل الرسالة في ثقافة المدرسة ومناخها.
- 7.ب. تقوم المدرسة بتقييم مدى ملاءمة الرسالة سنويًا.
- 7.ج. تتواصل المدرسة بفعالية رسالتها إلى أعضاء الهيئة التعليمية والطلاب والأسر والمجتمع الأكبر.
- 7.د. تعكس الاتصالات الداخلية والخارجية بشكل حقيقي الرسالة والقيم الأساسية.
- 7.هـ. تسعى المدرسة وتخطط لتعزيز توافقها مع هذا المعيار.

#### المواد المطلوبة

- بيان الرسالة الحالي.
- وثائق توجيهية أخرى، إن وجدت، مثل:
  - بيان القيم/المعتقدات/الفلسفة التعليمية.
  - بيان الرؤية.
  - مقترح القيمة.
  - رؤية أو ملف تعريف للخريج.
  - بيان التزامات المدرسة بالتنوع والعدالة والشمولية والانتماء أو ما يعادلها.





### المعيار الثامن: الالتزام بالإلهام والدعم يميز النهج تجاه كل طالب

- 8.أ. تعترف المدرسة بالقيمة الفريدة لكل طالب في كل مرحلة من مراحل تطوره، وتقدرها وتعمل على تنميتها.
- 8.ب. تراقب الهيئة التعليمية والإدارية بانتظام التطور الاجتماعي والعاطفي لكل طالب.
- 8.ج. تفهم المدرسة وتستجيب لواقع التجارب الاجتماعية والعاطفية للطلاب خارج المدرسة.
- 8.د. تلهم المدرسة طلابها وتنمي فيهم الصفات الشخصية التي تقدرها المدرسة.
- 8.هـ. يتم سماع ومعالجة وجهات نظر الطلاب وأرائهم بشكل مناسب.
- 8.و. تروج ثقافة المدرسة للإنصاف والشمولية الأساسية لجميع الطلاب وتدعمها وتحثها بها.
- 8.ز. تفهم المدرسة الاحتياجات الفريدة لكل طالب لديه إعاقة، بما في ذلك السلوكيات المرتبطة بالإعاقة، وداخل الولايات المتحدة، الحقوق التي يكفلها قانون للأطفال ذوي الإعاقة.
- 8.ح. تلهم المدرسة مشاركة الطلاب وانتماءهم إلى مجتمع المدرسة.
- 8.ط. تضمن ممارسات الإنصاف في المدرسة تقليل التوقعات المسبقة حول من ينجح ومن يفشل من خلال ضمان حصول كل متعلم على الموارد التي يحتاجها في الوقت الذي يحتاجها فيه.
- 8.ي. تسعى المدرسة وتخطط لتعزيز توافقها مع هذا المعيار.

### المعيار التاسع: الالتزام بالتميز يميز البرنامج

- 9.أ. يلهم الالتزام المستمر بالتميز، كما تحدده المدرسة، جميع جوانب البرنامج.
- 9.ب. توجه القيم والمعتقدات والفلسفة التعليمية للمدرسة عملية تخطيط البرنامج على جميع المستويات.
- 9.ج. تنعكس هويات الطلاب الشخصية، والتنوع العصبي، والخبرات، والخلفيات بشكل متعمد في البرنامج.
- 9.د. يستند البرنامج إلى المنهج المكتوب الحالي، وأفضل الممارسات القائمة على الأدلة، و/أو الأبحاث التربوية.
- 9.هـ. يتوافق المنهج المكتوب أفقياً وعمودياً.
- 9.و. يتم تخصيص وقت لأعضاء الهيئة التعليمية لمناقشة المنهج المكتوب وكيفية تنفيذه بفعالية.
- 9.ز. يستخدم أعضاء الهيئة التعليمية مجموعة متنوعة من ممارسات التقييم لتعزيز التعلم، ومراقبة النمو، وقياس تقدم الطلاب بشكل مستمر.
- 9.ح. تعزز الوسائط التعليمية والتكنولوجيا البرنامج التعليمي وتلبي احتياجات الطلاب وأعضاء الهيئة التعليمية.
- 9.ط. تتماشى برامج وشراكات المدرسة الدولية (إذا كانت موجودة) مع رسالة المدرسة وتلبي احتياجات جميع المشاركين أو المتأثرين بها.



9. ي. تسعى المدرسة وتخطط لتعزيز توافقها مع هذا المعيار.

#### المواد المطلوبة

- المنهج المكتوب الحالي/دليل المنهج.
- قائمة/أمثلة على أدوات وأساليب التقييم التي تظهر تقدم الطلاب على المدى الطويل.
- وثائق توضح أي ترتيبات خاصة بالطلاب الدوليين (إن وجدت).
- قائمة/أمثلة على الموارد الداعمة الضرورية لتنفيذ المنهج.

#### المعيار العاشر: الالتزام بالتعلم والتطوير المهني المستمر يغمر ثقافة الكبار

- 10أ. تخلق المدرسة بيئة تدريس آمنة وداعمة للهيئة التعليمية والإدارية تعزز روح الزمالة والاحترافية التعاونية، والإيمان الجماعي للهيئة التعليمية والإدارية بقدرتهم على التأثير إيجابيًا على تعليم الطلاب.
- 10ب. يتم تحديد التعلم والتطوير المهني بناءً على احتياجات الطلاب ويسترشد بالأهداف الشخصية والمهنية التي يضعها أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية بما يتماشى مع التخطيط الاستراتيجي للمدرسة.
- 10ج. تدعم معتقدات المدرسة والتزامها بالتنوع والعدالة والشمولية والانتماء عمليات التعلم والتطوير المهني.
- 10د. يضمن التقييم المهني لجميع العاملين التنفيذ الفعال لمسؤولياتهم.
- 10هـ. تُقدّر المدرسة وتشجع البحث والممارسة التأملية واستكشاف ممارسات تدريس أكثر فعالية.
- 10و. تُحدد المدرسة خطوط سلطة واضحة، وتفهم الإدارة والهيئة التعليمية والإدارية أدوارهم ومسؤولياتهم، ويكون الاتصال بين مكونات المدرسة واضحًا ومباشرًا.
- 10ز. تشارك قيادة المدرسة وأعضاء الهيئة التعليمية والإدارية بانتظام في زيارات المراجعة الزميلة لـ NEASC.
- 10ح. تسعى المدرسة وتخطط لتعزيز توافقها مع هذا المعيار.

#### المواد المطلوبة

- قائمة بفرص التطوير المهني المقدمة لأعضاء الهيئة التعليمية والإدارية خلال السنوات الثلاث الماضية.
- قائمة بأسماء أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية الذين شاركوا في فرق مراجعة NEASC خلال السنوات الخمس الماضية.
- وثائق/بروتوكولات التقييم المهني لأعضاء الهيئة التعليمية والإدارية.



### المعيار الحادي عشر: الالتزام بالتفاعل مع المجتمع الأكبر يعزز تجربة الطلاب

11.أ. تواصل المدرسة بشكل عادل وتعزز مجتمعًا شاملاً يشعر فيه كل أفراد الأسرة بالانتماء حول تطور أطفالهم.

11.ب. تتفاعل المدرسة والمجتمع المحلي بطريقة تحقق المنفعة المتبادلة.

11.ج. تتواصل المدرسة بشكل فعال مع خريجها وأصدقائها.

11.د. تلتزم المدرسة بتوسيع تنوع وجهات نظر الطلاب وتشجيعهم على التفاعل مع العالم الخارجي.

11.هـ. تسعى المدرسة وتخطط لتعزيز توافقها مع هذا المعيار.

المواد المطلوبة

- أمثلة على الاتصالات مع الخريجين وأولياء الأمور.

### المعيار الثاني عشر: الالتزام بتلبية احتياجات كل طالب يقود برنامج الإقامة

تتطبق المعايير التالية على المدارس التي تضم خمسة طلاب أو أكثر مقيمين في الحرم الجامعي سواء معاً أو بشكل منفصل. أما المدارس التي تضم أقل من خمسة طلاب مقيمين فعليها تقديم وصف لكيفية توفير المدرسة للرفاه الاجتماعي والعاطفي والجسدي لهؤلاء الطلاب.

12.أ. يتماشى برنامج الحياة السكنية والمنهج الدراسي مع رسالة المدرسة.

12.ب. يتم دمج برنامج الحياة السكنية، بما في ذلك الأنشطة المسائية وأنشطة عطلات نهاية الأسبوع والإجازات، ضمن الحياة العامة للمدرسة ويعزز التفاعل المناسب مع الطلاب النهاريين.

12.ج. يعزز برنامج الحياة السكنية عمداً مجتمعاً شاملاً يشعر فيه الطلاب بالانتماء بأمان، بغض النظر عن تنوعهم.

12.د. يأخذ المسؤولون عن تنظيم ترتيبات السكن بعين الاعتبار مجموعة متنوعة ومتغيرة من الاعتبارات في كل توزيع للغرف.

12.هـ. يتم توضيح وتوثيق وفهم توقعات الطلاب السكنيين والموظفين السكنيين، بما في ذلك الاستخدام المقبول للتكنولوجيا.

12.و. يُشرك الطلاب السكنيون في تخطيط السياسات والتوقعات والبرامج وتطويرها.

12.ز. يكون الموظفون السكنيون مؤهلين بشكل مناسب ويتم تكليفهم لتلبية احتياجات الطلاب الذين تحت رعايتهم وإشرافهم.

12.ح. يتم توفير سكن مناسب للموظفين السكنيين بطريقة تعزز تجربة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعائلات.



12. ط. تسعى المدرسة وتخطط لتعزيز توافقها مع هذا المعيار.

#### المواد المطلوبة

- دليل الطلاب السكنيين (إذا كان منفصلاً عن دليل الطلاب العام).
- مواد مخصصة لأعضاء هيئة التدريس أو الموظفين المشاركين في برنامج الحياة السكنية.
- منهج الحياة السكنية والسياسات ذات الصلة.
- نسخة من جدول أنشطة عطلات نهاية الأسبوع.
- سياسات إسكان أعضاء هيئة التدريس.

#### المعيار الثالث عشر: الالتزام بصحة ورفاهية كل طالب يوجه برنامج الإقامة مع الأسر المضيفة

تنطبق المعايير التالية على المدارس التي تضم خمسة طلاب أو أكثر في برامج الإقامة مع أسر غير مرتبطة. أما المدارس التي تضم أقل من خمسة طلاب فيجب أن تقدم وصفاً عن كيفية وتكرار مراقبة المدرسة لرفاههم الاجتماعي والعاطفي والجسدي.

13. أ. يتماشى برنامج الإقامة مع رسالة المدرسة بشكل مستمر.

13. ب. تدرك المدرسة أنها مسؤولة بشكل نهائي عن صحة ورفاهية وانتفاء كل طالب في الإقامة وتعيين موظفين مناسبين لضمان رعايتهم.

13. ج. تضع المدرسة عملية واضحة تشمل الطلاب والأسر المضيفة والموظفين المناسبين لمراجعة برنامج الإقامة وتجارب الطلاب بانتظام.

13. د. تضع المدرسة اتفاقاً رسمياً مع الأسر المضيفة في حالة التسكين المباشر أو مع الوكالات التي تقدم خدمات التسكين، يشمل ذلك التفاصيل الأخلاقية والقانونية لمسؤوليات المدرسة والأسر المضيفة والوكالات والطلاب.

13. هـ. تضمن المدرسة أن تكون مرافق الإقامة آمنة ونظيفة وتوفر مساحة معيشة كافية ومناسبة.

13. و. يوجد لدى المدرسة عملية محددة بوضوح لضمان التحقق الملائم من الأسر المضيفة، بما في ذلك الفحص الخفي وعملية لمواءمة اهتمامات الطلاب والأسر.

13. ز. تحدد المدرسة توقعات واضحة ومفهومة ومعلنة في دليل يشمل المدرسة والأسر المضيفة والطلاب بشأن البرامج الأكاديمية وتجارب الطلاب خلال الأسبوع الدراسي وعطلات نهاية الأسبوع والإجازات.

13. ح. تطبق المدرسة إجراءات لدمج الطلاب الدوليين وغيرهم من الطلاب المقيمين في الإقامة ضمن النسيج



الاجتماعي والأكاديمي للمدرسة.

13. ط. يُشرك الطلاب بشكل دوري في تخطيط وتطوير السياسات والتوقعات والبرامج.

13. بي. تضمن المدرسة أن يحصل الطلاب المقيمون على تجربة عائلية وأن تكون حياتهم الاجتماعية والشخصية خارج المدرسة آمنة ومجزية.

13. ك. تسعى المدرسة وتخطط لتعزيز توافقها مع هذا المعيار.

المواد المطلوبة

- عقد مع الوكالة.

- دليل الطلاب الدوليين.

**المعيار الرابع عشر: الالتزام بالاستدامة طويلة الأجل والابتكار يوجه عملية التخطيط**

14. أ. تلتزم المدرسة، بقيادة سلطتها الإدارية، بالتخطيط الدقيق والواقعي والطموح والقابل للتنفيذ في جميع المجالات الحرجة.

14. ب. تقوم المدرسة بإجراء البحوث وجمع البيانات وتقييم برامجها ومواردها لتوجيه عملية التخطيط.

14. ج. تحدد المدرسة بشكل استباقي العوامل التي يجب معالجتها لضمان الاستدامة.

14. د. تأخذ المدرسة قضايا التنوع، والعدالة، والشمولية في الاعتبار عند التخطيط.

14. هـ. تمتلك المدرسة القدرة والكفاءة والالتزام لتحقيق أهدافها.

14. و. تحدد الخطة الاستراتيجية المكتوبة للمدرسة المسؤوليات وتضمن وسائل لتقييم التقدم وإظهار تحقيق الأهداف.

14. ز. تحتفل المدرسة بالإنجازات والبرامج التي تساهم في هويتها وإرثها.

14. ح. تراجع المدرسة أهدافها وخططها بانتظام وتتكيف مع التجارب الواقعية والظروف غير المتوقعة.

14. ط. تسعى المدرسة وتخطط لتعزيز توافقها مع هذا المعيار.

المواد المطلوبة

- مسودة الخطة الاستراتيجية و/أو وثائق تخطيط استراتيجي أخرى.





ثانياً: مبادئ الحوكمة التي تتضمنها معايير الاعتماد للمدارس الأهلية لرابطة (نيو إنجلاند) للمدارس والجامعات

### الدلالات المتعلقة بالحوكمة التي يمكن استنتاجها من المعيار الأول:

يركز المعيار الأول وفقاً لدليل رابطة نيو إنجلاند للمدارس والكليات لاعتماد المدارس الأهلية والمستقلة، الصادر عام 2023م على توافق الطلاب المسجلين في المدارس مع مهمة المدرس أو ما تسمى بالأدبيات العربية "رسالة المدرسة". ويمكن استخلاص عدد من أبعاد الحوكمة من هذا المعيار، والمكون من 6 معايير فرعية بشكل واضح، فهناك تأكيد على مبدأ الشفافية في المدرسة الراغبة في الحصول على الاعتماد أو تجديده، حيث تكون مطالبة بالمحافظة على الشفافية والإفصاح، وتوصيل بيان مهمتها (الرسالة) للمجتمع، كما تظهر الشفافية في عملية تحديد معايير وسياسات القبول وإجراءات التسجيل بوضوح وعدالة، وبشكل معنن لجميع الأطراف المعنية من أولياء أمور وأعضاء المجتمع؛ حتى لا يكون هناك تمييز ضد بعض الفئات من الطلاب من خلفيات اجتماعية وثقافية. ويتطلب استيفاء هذا المعيار وثائق تتعلق بتوفير المستندات اللازمة، مثل: الإستراتيجيات ونماذج التقديم عبر الإنترنت لإبقاء أصحاب المصلحة على اطلاع بسياسات القبول ومواعيده. علاوة على ذلك، يمكن تلمس مبدأ الشفافية في المعيار الأول في التزام المدرسة بالشمول من خلال سياسة عدم التمييز، التي تؤكد على اهتمامها في تعزيز المساواة والتنوع الثقافي داخل المدارس الأهلية، وهو أمر يهتم به الأمريكان كثيراً، ويشغل بالهم؛ لأن لديهم تاريخ طويل في العنصرية والتمييز ضد الأقليات، إضافة إلى ذلك ووفقاً للمعيار الأول ومعايير الفرعية من المتطلب أن تظهر المدرسة التي ترغب في الحصول على اعتماد على جوانب المسؤولية من خلال التأكد من أن ممارسات التسجيل الخاصة بها تتماشى مع رسالتها، كما تتضمن المعايير الفرعية لهذا المعيار أن تُظهر المدرسة حرصها على تلبية الاحتياجات التعليمية لطلابها المسجلين من خلال برامجها وأعضاء هيئة التدريس الذين يتحملون مسؤوليتهم في تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية وقيمتها. ويهتم المعيار الأول أيضاً بالمساواة، ويتطلب أن تُظهر المدرسة الراغبة في الاعتماد اهتمامها بمبدأ المساواة من خلال التزامها بالتنوع والشمول في عمليات القبول والتسجيل؛ مما يضمن معاملة جميع الطلاب بشكل عادل مع سياسة عدم التمييز وممارسات المساعدات المالية العادلة، بما يتماشى مع رسالة المدرسة في إنشاء بيئة تعليمية لا تميز بين الطلاب بناء على العرق أو اللون أو الدين. وبشكل عام يضمن هذا المعيار فيما يتعلق بالحوكمة أن تكون إجراءات تسجيل المدارس متوافقة مع أهدافها ورسالتها وقيمتها، مع الحفاظ على معايير العدالة التي تؤكد على ممارسة المدرسة الأهلية لمبادئ الحوكمة.

### الدلالات المتعلقة بالحوكمة التي يمكن استنتاجها من المعيار الثاني:

يتضمن المعيار الثاني المتعلق بضمان تأكيد أعضاء مجلس الأمناء على أن المدارس التي يشرفون عليها في الطريق الصحيح بما يتعلق بالاستدامة، وأن تلتزم المدرسة برسالتها. ويحتوي المعيار على 10 معايير فرعية. ويمكن استخلاص مبادئ الحوكمة من هذا المعيار بوضوح، فتتضح الشفافية في المعيار الثاني من خلال التواصل الفعال بين أعضاء مجالس أمناء المدارس الأهلية فيما بينهم، والتواصل بين المجالس والأطراف ذات المصلحة؛ مما يضمن الإفصاح وإعلام مجتمع المدرسة بممارسات الحوكمة ونتائجها التي تُجرى في مجلس الأمناء. كما وتوفر المواد المطلوبة على المدارس التي تريد الحصول على اعتماد في المعيار الثاني، مثل: محاضر الاجتماعات، وأدوات التقييم الذاتي، وسياسات تضارب المصالح، دليلاً واضحاً على ممارسة الحوكمة



في مختلف المستويات بما فيها مجلس الأمناء، ويُعدّ مجلس الأمناء ممارسة منتشرة في الولايات المتحدة، ففي كل مقاطعة تعليمية يوجد مجلس مدارس أو مجلس أمناء يكون مسؤولاً عن مراقبة الأمور العامة للمدارس وإقرار التقارير الكبرى، مثل: الميزانيات، والخطط الإستراتيجية، والأمر مماثل للمدارس الأهلية، ومؤسسات التعليم العالي. كما يعكس المعيار الثاني الاهتمام بقضايا المساءلة في مجلس الأمناء، وذلك في التزام المجلس بمسؤولياته تجاه قضايا المدارس، والجودة التعليمية، والنزاهة المالية، والتخطيط الإستراتيجي. وتساعد التقييمات المنتظمة لممارسات الحوكمة المنصوص عليها في المعايير الفرعية في هذا المعيار بالالتزام بالمتطلبات القانونية المفروضة على المدارس الخاصة سواء من جانب الولاية أو الحكومة الفيدرالية. وتنص المعايير الفرعية للمعيار الثاني على أن مجالس الأمناء في المدارس الأهلية والمستقلة يقع على عاتقها مسؤولية تحديد الفرص والقضايا المهمة للمدارس التي يشرفون عليها ومعالجتها، كما أن أعضاء المجلس مطالبون بالإشراف على التخطيط الإستراتيجي وإقرار الخطط، إضافة إلى ذلك فإن من الواجبات المرتبطة بالمسؤولية في هذا المعيار هي أن يضمن أعضاء المجلس انتقال سلس للقيادة والتعاقب الوظيفي لكل من أعضاء مجالس الأمناء، وكذلك الإدارة المدرسية وخاصة مدير المدرسة، وهذا يؤكد على أهمية استقرار المدرسة والعمل المؤسسي وتغليب مصلحة المنظمة على مصلحة الأفراد، إضافة إلى ضمان وجود حوكمة متعلقة بإدارة الموارد البشرية، كما يمكن استلزام أن المعيار الثاني يؤكد على الحقوق العادلة المتساوية لأعضاء مجلس الأمناء ودورهم، دون ممارسة ضغوط عليهم أو تهميشهم حتى يؤديون الأدوار المطلوبة منهم بكل نجاح.

#### الدلالات المتعلقة بالحوكمة التي يمكن استنتاجها من المعيار الثالث:

يركز المعيار الثالث على الموارد، حيث يتطلب من المدارس الأهلية الاهتمام بالإدارة الفعالة للموارد المالية والمادية؛ لضمان استدامة المدرسة. يحتوي المعيار على 10 معايير فرعية، ويمكن تتبع مبادئ الحوكمة في هذا المعيار على عدة نقاط، منها: شمولية المعيار وتأكيده على تخصيص وإدارة الموارد المالية بكفاءة لدعم عمليات المدارس الأهلية، وتحقيق أهدافها، مع الاعتماد على تخطيط مالي يُبنى على مبدأ الاستدامة والواقعية والمسؤولية، كما يتوجب أن يتسم التخطيط المالي بالقدرة على الاستجابة للطوارئ المالية التي تتعرض لها المدارس، وتُعدّ هذه المعايير مهمة خاصة في ظل تعرض المدارس الأهلية بما فيها المدارس الأهلية في الولايات المتحدة إلى تحديات مالية كبرى؛ نظرًا إلى الإغلاق نتيجة جائحة كورونا التي ضربت العالم بين عامي 2020 إلى 2022م، وأدى إلى كساد اقتصادي لكثير من القطاعات بما فيها مؤسسات التعليم الأهلية. وتتضح أبعاد الحوكمة كذلك في قضايا الإيرادات، ويجب أن تكون الإيرادات، مثل: الرسوم الدراسية، كافية لضمان الاستقرار المالي والاستدامة المالية طويلة الأمد للمدرسة. كما تشمل المعايير الفرعية للمعيار على التأكيد على الشفافية والمساءلة من خلال وجود أنظمة وسياسات مراقبة داخلية، إضافة إلى الامتثال القانوني في القضايا المالية. وتبرز أبعاد الحوكمة أيضًا في هذا المعيار بما يتعلق بالاستدامة البيئية والمسؤولية تجاهه من المدرسة، وهذا أمر تؤكد عليه الأدبيات الحديثة في مجال الإدارة والتعليم، فهناك أبحاث حديثة تتعلق بالسلوك الأخضر والموارد البشرية الخضراء، وكلها مبادرات تأتي في ظل الدعوات للاهتمام بقضايا التغير المناخي.

#### الدلالات المتعلقة بالحوكمة التي يمكن استنتاجها من المعيار الرابع:

يحتوي المعيار الرابع على 7 معايير فرعية تؤكد ضمان توظيف التوظيف الفعّال للكوادر المؤهلة، بما يدعم تنفيذ



رسالة المدرسة. ومن ضمن مبادئ الحوكمة التي يحتويها المعيار الرابع أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع العمليات المرتبطة بإدارة الموارد البشرية، وما يسمى بالمصطلحات الحديثة "حوكمة الموارد البشرية". وتؤكد معايير الاعتماد الصادرة عن رابطة نيو إنجلاند للمدارس والكليات على ضرورة أن تتحمل المدرسة مسؤولية تعيين أعضاء هيئة التدريس والموظفين؛ بناءً على مؤهلاتهم وكفاءتهم، مع التأكيد على أن الكوادر الموجودة أو المستقطبة تتلاءم، ويمكنها تحقيق رسالة المدرسة وقيمتها الأساسية. كما تؤكد المعايير الفرعية على أهمية إعطاء شواهد على أن تُجرى ممارسات الاستقطاب والتوظيف وفق سياسات واضحة ومعلنة وشفافة، تضمن تحقيق العدالة لجميع الراغبين في العمل بالمدارس الأهلية، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والثقافية وعدم التحيز والتمييز السلبي ضد المتقدمين. ويؤكد هذا المعيار على أهمية اتسام الكوادر التعليمية والإدارية بالتأهيل؛ مما يعزز من كفاءة المدرسة وفعاليتها وهي مبادئ أساسية للحوكمة، كما أن المستندات التي يجب على المدرسة تسليمها لفريق الاعتماد تتضمن ممارسات الحوكمة، مثل: أهمية الإفصاح والشفافية عن أسماء المعلمين ومؤهلاتهم وعقودهم، وما يتعلق بالتعويضات الخاصة بهم؛ مما يعزز كذلك العدالة في توزيع الأجور بين المعلمين، ويعزز كفاءة الإنفاق، إضافة إلى شواهد متعلقة بالتقييم الوظيفي وغيرها من الشواهد التي تؤكد على أن جميع الممارسات تتماشى مع أبعاد الحوكمة.

#### الدلالات المتعلقة بالحوكمة التي يمكن استنتاجها من المعيار الخامس:

يتضمن المعيار الخامس المتعلق بالصحة والسلامة 5 معايير فرعية. ومن ضمن مبادئ الحوكمة في هذا المعيار التأكيد على أهمية القيادة الفعالة، وكذلك وجود السياسات واللوائح المنظمة في المدارس الأهلية الراجعة في الحصول على الاعتماد المدرسي؛ لضمان بيئة آمنة وصحية لجميع أفراد المجتمع المدرسي. وتؤكد المعايير الفرعية على مبدأ المسؤولية، حيث تتحمل القيادة المدرسية المسؤولية الكاملة لتعزيز ثقافة الصحة والسلامة، مع التركيز على حقوق ومصالح الطلاب، وتعزيز شعورهم بالانتماء للمؤسسة التعليمية والمجتمع في ظل بيئة مدرسية داعمة وآمنة. ويتضمن المعيار محددات تتعلق بحوكمة الموارد البشرية في المدرسة، وضمان وجود الأشخاص المناسبين للعمل في المدارس الأهلية، حيث يؤكد المعيار الخامس على وجوب أن تتحمل المدرسة مسؤوليتها في استقطاب واختيار وتعيين مواردها البشرية، وأن تُعتمد سياسات توظيف صارمة تشمل فحص خلفيات المتقدمين للعمل في المدرسة من الكوادر التعليمية والإدارية لضمان سلامة الطلاب. وتمتد مسؤولية المدرسة إلى تطوير خطط التعامل مع الأزمات والمخاطر التي تواجه المدرسة وقد تضر الطلاب، مثل: الكوارث، والحالات الطارئة، والعمل على إجراءات وقائية شاملة. وتشمل الوثائق المطلوبة من المدارس لاستيفاء هذا المعيار خطط الطوارئ، وسجلات الموظفين، وشهادات سلامة الأغذية، ويؤكد هذا المعيار على وجود ممارسات أكثر في الحوكمة ومن ضمنها المساءلة، والشفافية، والمسؤولية.

#### الدلالات المتعلقة بالحوكمة التي يمكن استنتاجها من المعيار السادس:

يحتوي المعيار السادس على 9 معايير فرعية، ومن ضمن مبادئ الحوكمة في المعيار المعنون بـ"تضمن المدارس الخاصة القيادة الفعالة والهيكل التنظيمي الواضح والموارد اللازمة لتنفيذ مهمة المدرسة بنجاح في المستقبل المنظور"، التركيز على ضمان وجود قيادة فعالة، وهيكل تنظيمي واضح، وموارد كافية لتحقيق رسالة المدرسة بشكل مستدام، ويسهم الهيكل التنظيمي الواضح في معرفة المسؤوليات الوظيفية، وتحديد أعمال كل موظف بكل وضوح؛ مما يعزز من مبادئ الشفافية، وكذلك معرفة أدوار الموظفين في المدرسة، بما يضمن تحقيق المسألة في بعض الظروف. وتشمل مبادئ الحوكمة في هذا المعيار على الالتزام برسالة المدرسة وقيمتها



من مالك المدرسة الأهلية، وكذلك مجلس الأمناء، مع التركيز على التخطيط طويل المدى. وتتضح أبعاد الحوكمة في هذا المعيار من خلال التأكيد على أهمية وجود السياسات التي تتيح مشاركة جميع أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات، إلى جانب وضع سياسات واضحة لمعالجة تضارب المصالح ومنع أي ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية تضر بمصلحة المدرسة، وغالبًا ما يؤدي تضارب المصالح في الشركات الخاصة ومن ضمنها المدارس الأهلية إلى حدوث أضرار بالغة، قد تؤثر سلبيًا في استمرارية المدرسة الأهلية؛ لكونها من ضمن الشركات الصغيرة والمتوسطة في غالب الأحوال. كما تحدد المعايير الفرعية أدوار ومسؤوليات ملاك المدارس، والإدارة، وأعضاء مجلس الأمناء، والموظفين، وهو أمر مطلوب لتعزيز الشفافية والمساءلة، إضافة إلى ذلك تتضمن المستندات المطلوبة لاستيفاء هذا المعيار وجود خطة مدروسة لانتقال القيادة، لضمان استمرارية الإدارة واستدامة عمليات المدرسة، في ظل تأكيد المعايير الفرعية للمعيار السادس على الاستدامة المالية من خلال إيجاد أنظمة مالية فعّالة وتقارير مراجعة تصدر عن جهات مستقلة من المدارس الراغبة في الحصول على الاعتماد من جهة الاعتماد المذكورة.

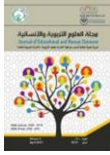
#### الدلالات المتعلقة بالحوكمة التي يمكن استنتاجها من المعيار السابع:

يتكون المعيار السابع من 5 معايير فرعية تدور حول معايير الالتزام بمهمة المدرسة، أو ما يطلق عليها في الأدبيات العربية "رسالة المدرسة". ومن ضمن مبادئ الحوكمة في معيار الالتزام بالرسالة التأكيد على أهمية رسالة المدرسة بوصفها محورًا لاتخاذ القرارات وتوجيه المبادرات في المدرسة، التي تهدف إلى تلبية احتياجات الطلاب وتطلعاتهم. وضمن مبادئ الحوكمة في معيار الرسالة هي الفاعلية والتكيف، وترجم في إجراء تقييم سنوي لمدى ملاءمة الرسالة لضمان توافيقها مع الاحتياجات المتغيرة والبيئة التعليمية وفقًا للمعايير الفرعية في المعيار، كما تنص المعايير الفرعية على أهمية الشفافية في رسالة المدارس ووضوحها للأطراف ذوي المصلحة، كما أن المستندات المطلوبة لاستيفاء هذا المعيار المدارس الأهلية الراغبة في الحصول على الاعتماد من رابطة نيو إنجلاند للمدارس والكليات تؤكد على وجود وثائق الرؤية والرسالة والقيم، إضافة إلى وثيقة عدم التمييز، وهذا يساهم في تحقيق العدالة بين الجميع.

#### الدلالات المتعلقة بالحوكمة التي يمكن استنتاجها من المعيار الثامن:

يتكون المعيار الثامن من 10 معايير فرعية، ومن أبعاد الحوكمة في المعيار الثامن المتعلقة بالالتزام بالإلهام والدعم لكل طالب والتركيز على تعزيز بيئة تعليمية داعمة، تشمل جميع الطلاب، وتهتم بالعدالة والمساواة في التعامل مع جميع الطلاب. كما تتجلى الحوكمة في تقدير احتياجات كل طالب مع مراعاة الفروق الفردية، ومع مراقبة مستمرة لتطوير الطلاب من الناحية الاجتماعية والعاطفية، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند الحاجة، كما تؤكد المعايير الفرعية على حق المشاركة والصوت المسموع والممارسات الديمقراطية، وتسعى أبعاد الحوكمة في المعيار الحالي إلى إلهام الطلاب وتعزيز القيم الشخصية التي تنمى وتنسجم مع رسالة المؤسسة التعليمية، كما يؤكد المعيار على أهمية احترام أصوات الطلاب وذلك بالاستماع لهم، ومعرفة آرائهم بشكل يعزز شعورهم بالتقدير والانتماء للمدرسة، كما أن المعيار يحمل المدرسة مسؤولياتها بتوفير برامج للطلاب ذوي الإعاقة دون تمييز، وأن تساعد على دمجهم. كما تؤكد أحد المعايير الفرعية على أن تسهم الثقافة المدرسية بقبول جميع الطلاب دون تمييز؛ بناءً على الإعاقة أو الخلفية الاجتماعية والاقتصادية، ما يشير إلى أهمية المساواة.





### الدلالات المتعلقة بالحوكمة التي يمكن استنتاجها من المعيار التاسع:

يهتم المعيار التاسع بالالتزام بالتميز وهو المعيار التاسع من 10 معايير فرعية، ووفقاً للمعيار يجب أن يستند هذا التميز إلى رسالة وقيم وفلسفة المدرسة، كما أن فلسفة المدرسة هي من يوجه تخطيط البرامج لضمان تحقيق الأهداف التعليمية وفق الخطط المعدة سابقاً، مما يؤكد على المسؤولية. كما تؤكد المعايير الفرعية على ضرورة أن تتسم البرامج المقدمة من المدرسة بالشمولية وعدم التمييز بين الطلاب مع احترام التنوع الثقافي، ومراعاة الفروق الفردية؛ مما يؤكد على تحقيق العدالة والمساواة. كما يؤكد هذا المعيار على الكفاءة وهو من مبادئ الحوكمة المهمة، حيث جرى التأكيد على أن المناهج تستند إلى أفضل الممارسات المثبتة علمياً وأبحاث التعليم مع ضمان مبادئ الجودة في المناهج، ويضاف أن المناهج في المدارس الأمريكية من مسؤوليات المدارس حيث لا توجد مناهج وطنية مثل الدول العربية؛ لذلك تطور بعض المدارس مناهجها الخاصة، وهذا ما يؤكد على أهمية تطوير المناهج. كما يمكن أن تستنتج مبادئ الحوكمة من هذا المعيار بما يتعلق بمشاركة تشاورية ومسؤولية المعلمين عن المناهج، وطرق التقييم، وتعزيز الشفافية، والمساءلة. كما أن المستندات المطلوبة لاستيفاء هذا المعيار تؤكد ممارسة المساءلة مثل توفير المنهج المكتوب لجميع المقررات كشواهد، وأمثلة على أدوات التقييم الطلابي.

### الدلالات المتعلقة بالحوكمة التي يمكن استنتاجها من المعيار العاشر:

يحتوي معيار التعلم والتطوير المهني المستمر على 8 معايير فرعية تؤكد مسؤولية المدارس الأهلية بتعزيز ثقافة الجودة بين أعضاء هيئة التدريس والموظفين. وترتكز هذه المسؤولية على التزام مسؤولي المدارس الأهلية على توفير بيئة تعليمية آمنة وداعمة تعزز التعاون والعمل الجماعي، وتُعدّ المشاركة والفاعلية من مبادئ الحوكمة وهي تتحقق في هذا المعيار بشكل كبير. كما تؤكد المعايير الفرعية على ضرورة مراعاة الفروق الفردية للطلاب وفق احتياجاتهم المختلفة، وهذا يبرز دور العدالة والمساواة في حق التعلم. كما يؤكد أحد المعايير الفرعية على ضرورة الاهتمام بالولاء والدمج والشمولية في الاهتمام بجميع الطلاب، كما تؤكد المواد المتعلقة بالمعيار على ضرورة الاستجابة لحاجات المتعلمين، وتشتمل المعايير الفرعية على مبادئ المسؤولية في ضرورة توافق أهداف المعيار من الخطة الإستراتيجية وضرورة كفاءة الطاقم التعليمي، وضرورة مشاركة قادة المدارس والمعلمين بفعالية من خلال زيارة فريق الاعتماد. كما أن المستندات المطلوبة لاستيفاء هذا المعيار تؤكد على أهمية المساءلة والشفافية والكفاءة فهناك حاجة لتقديم خطط التطوير المهني للمعلمين خلال السنوات الثلاث الماضية، وقائمة بأسماء منسوبي المدارس الذين شاركوا في فرق رابطة نيو إنجلاند للمدارس والكليات لتقييم مدارس أخرى، كما أن المدارس مطالبة بتقديم نماذج لتقييم أعضاء هيئة التدريس والموظفين كشواهد على ممارسة هذا المعيار.

### الدلالات المتعلقة بالحوكمة التي يمكن استنتاجها من المعيار الحادي عشر:

يتناول المعيار الحادي عشر الالتزام بالتفاعل مع المجتمع لتعزيز تجربة الطالب، ويتكون من 5 معايير فرعية، وتبرز مسؤولية المدارس الأهلية الراغبة في الحصول على الاعتماد بضرورة الاهتمام بتعزيز الروابط مع المجتمع؛ لتحسين تجربة الطلاب. ويؤكد هذا المعيار على أهمية ضمان مسؤولي المدرسة بالتواصل الفاعل مع جميع الطلاب وأولياء أمورهم بشكل عادل يضمن تحقيق أهداف المدرسة. كما يؤكد هذا المعيار على ضرورة



سعي المدارس الأهلية إلى بناء علاقة متبادلة مع المجتمع المحلي لتحقيق منافع وشراكات تصب في مصلحة المدارس والمجتمع. وتؤكد المعايير الفرعية على بناء علاقات إيجابية مع الخريجين؛ مما يؤكد على مفهوم الاستدامة وهو من مبادئ الحوكمة؛ لأن الخريجين من مصادر تمويل مؤسسات التعليم في الغرب، وقد تكون لديهم علاقات مع منظمات بإمكانها تمويل وتشغيل الكثير من البرامج؛ مما يؤدي إلى تقليل التكاليف المالية وتحسين كفاءة الإنفاق في المدارس.

### الدلالات المتعلقة بالحوكمة التي يمكن استنتاجها من المعيار الثاني عشر:

يتعلق المعيار الثاني عشر من معايير رابطة نيو إنجلاند للمدارس والجامعات المتعلقة بالمدارس المستقلة والأهلية لعام 2023م ببرنامج السكن الداخلي للطلاب، الذي توفره بعض المدارس الأهلية في الولايات المتحدة. ويتكون المعيار الثاني عشر من 9 معايير فرعية، ومن دلالات الحوكمة في هذا المعيار يعكس المعيار الثاني عشر المتعلق بالحياة السكنية ومسؤولية المدارس الأهلية بتوفير بيئة سكنية داعمة تلبي الاحتياجات الاجتماعية والنفسية والجسدية للتلاميذ المقيمين في النزل الطلابي. وتؤكد المعايير الفرعية لهذا المعيار على ضرورة أن ينسجم البرنامج السكني مع رسالة المدرسة وقيمها، مع التركيز على تعزيز المشاركة والتفاعل بين الطلاب المقيمين في النزل والطلاب المنتظمين العاديين من خلال الأنشطة المسائية وأنشطة عطلات نهاية الأسبوع والإجازات، كما يؤكد هذا المعيار على احترام التنوع الثقافي والشمولية، وهذا يدل على توفر شواهد لممارسة المساواة والعدالة وفقاً للمعيار الثاني عشر، كما يؤكد المعيار على مسؤولية إدارة البرنامج السكني في مراعاة مصالح ومتطلبات الطلاب الكثيرة، التي تتغير مع الوقت، كما يتطلب من المسؤولين الاهتمام بوضع لوائح مكتوبة لتنظيم السكن لضمان تلبية احتياجاتهم بشكل مستمر. وتؤكد المعايير الفرعية على الشفافية والمساواة، حيث تؤكد على أهمية أن تكون هناك توقعات واضحة ومكتوبة للطلاب المقيمين والموظفين في هذه البرامج، وضرورة مشاركة الطلاب المستفيدين في القرارات المتخذة في هذا الجانب. كما يوضح المعيار الثاني عشر قضايا المسؤولية وحوكمة الموارد البشرية، حيث يتطلب وضع الأشخاص المناسبين الذين ليس لديهم جنح أو قضايا أو انحرافات مشرفين لبرامج الإسكان الطلابي، كما أن الوثائق المطلوب على المدارس الأهلية التي تقدم برامج الإسكان تقديمها، مثل: سياسات موظفي الإسكان، ودليل الإسكان الطلابي، تؤكد على ممارسة الحوكمة في هذا المعيار.

### الدلالات المتعلقة بالحوكمة التي يمكن استنتاجها من المعيار الثالث عشر:

يتعلق المعيار الثالث عشر من معايير رابطة نيو إنجلاند للمدارس والجامعات المتعلقة بالمدارس المستقلة والأهلية لعام 2023م ببرنامج الإقامة والسكن الداخلي، الذي توفره بعض المدارس الأهلية في الولايات المتحدة. ويتكون المعيار الثالث عشر من 11 معياراً فرعياً، ومن دلالات الحوكمة في هذا المعيار التأكيد على المساءلة فيما يتعلق ببرنامج الإقامة للطلاب، وضرورة أن يتوافق البرنامج مع رسالة المدرسة وقيمها، والتوافق مع رسالة المدرسة. ويحتوي المعيار على معايير فرعية تنص على تحمل مسؤولي المدرسة بشكل كامل صحة وسلامة وجود إقامة الطلاب المقيمين في المدارس من خلال تكليف موظفين مختصين بالإشراف على رعاية هؤلاء الطلاب، وفقاً لأليات ولوائح تنظم برنامج الإقامة. كما تؤكد مواد المعيار على أهمية الشفافية والإفصاح عن برامج الإقامة، حيث من الضرورة وفقاً للمعيار وجود لوائح وكتب مطبوعة توضح جميع التفاصيل ببرنامج الإقامة، وطرق استضافة العائلة والأصدقاء في المناسبات في النزل الطلابي في ضوء معايير تضمن سلامة





الطلاب، ومن ضمن رسائل الحوكمة في هذا المعيار ضرورة المشاركة بين مسؤولي المدرسة والطلاب والأهالي، وضرورة وجود قنوات تواصل فاعلة في نقل المعلومات والآراء حول برنامج الإقامة، مع التأكيد على أهمية تنفيذ مراجعات اللوائح والأنظمة المنظمة للبرنامج، إضافة إلى تأكيد المعيار على قضايا العدالة والمساواة والالتزامات القانونية.

### الدلالات المتعلقة بالحوكمة التي يمكن استنتاجها من المعيار الرابع عشر:

يتعلق المعيار الرابع عشر وهو الأخير من معايير رابطة نيو إنجلاند للمدارس والجامعات المتعلقة بالمدارس المستقلة والأهلية لعام 2023م بالتخطيط الإستراتيجي للمدارس الأهلية، ويتناول المعيار الرابع عشر التخطيط الإستراتيجي، ويحتوي على 9 معايير فرعية. ويفصل هذا المعيار العديد من مبادئ الحوكمة في التخطيط الإستراتيجي، التي تؤكد على الدور المهم لمجلس الأمناء في المدارس الأهلية في المشاركة، ودعم واستدامة عمليات التخطيط الإستراتيجي لتلك المدارس. ومن ضمن رسائل المعيار في الحوكمة هي أفرادها لتفاصيل تدور حول أهمية القيادة والمساءلة من العناصر الأساسية لهذا المعيار، كما يؤكد المعيار الرابع عشر على أنه يجب على أمناء المدارس الأهلية التأكيد على ضمان امتلاك المدرسة للقدرة والكفاءة والموارد اللازمة؛ لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، وألا تكون الخطة الإستراتيجية حبراً على ورق وغير قابلة للتحقق. ويؤكد المعيار الرابع عشر المتعلق بالتخطيط طويل المدى على أن المرونة والقدرة على التكيف أمران أساسيان للمدارس الأهلية بحسب واضعي المعايير في رابطة نيو إنجلاند، حيث يتعين على قادة المدارس التنفيذيين أو مجلس الأمناء مراجعة الخطة الإستراتيجية وتحديثها بانتظام؛ لتظل قادرة على الاستجابة للمتغيرات الإيجابية وغير الإيجابية، وتعديل الخطط الإستراتيجية، كما ويجري التأكيد على مبادئ الشفافية والمساءلة من خلال الوثائق المطلوب توافرها في هذا المعيار، حيث يجب تقديم مسودة الخطة أو الخطط الإستراتيجية للمؤسسة التعليمية لفريق الاعتماد.

### ثالثاً: سُبُل الاستفادة من دلالات الحوكمة في معايير الاعتماد المدرسي لرابطة (نيو إنجلاند) في تطوير ممارسات الحوكمة في المدارس الأهلية بالمملكة العربية.

تلعب معايير رابطة (نيو إنجلاند) للمدارس والكليات دوراً هاماً في تطوير سياسات الحوكمة داخل المؤسسات التعليمية، ويمكن الاستفادة منها في المدارس الأهلية في السعودية. ويمكن أن تجعل هذه المعايير المكوّنة من 14 معياراً رئيساً، وكلُّ معيار يحتوي على معايير فرعية كخارطة طريق للمدارس الأهلية لتطوير الممارسات فيها بما يتوافق مع مبادئ الحوكمة. وتبرز أهمية الحوكمة في المدارس الأهلية السعودية كون أن المدارس الحكومية لديها صلاحيات وميزانيات محدودة تجعلها غير قادرة على اتخاذ القرارات بشكل كبير، لذلك فإن معايير الاعتماد في المدارس الحكومية في السعودية لا تتضمن الخطط الإستراتيجية، لكن تكفي بالخطط التشغيلية، وذلك لمحدودية صلاحياتها. لكن المدارس الأهلية السعودية لديها الكثير من الصلاحيات والإمكانيات والفرص مما يستدعي وضع دليل حوكمة فيها، ومن ضمن الممارسات التي يمكن الاستفادة منها هي معايير الاعتماد المدرسي للمدارس الأهلية المعتمدة في رابطة (نيو إنجلاند) في الولايات المتحدة.

تُرَكِّز معايير رابطة (نيو إنجلاند) للمدارس والكليات بشكل كبير على مبدأ الشفافية والإفصاح في العديد من معاييرها الفرعية. ويتمثل هذا التركيز في ضرورة إعلان التقارير بشكل واضح ومُنَاح للجميع، إلى جانب وضع



معايير وسياسات فُبول شَفَافَة وواضحة. كما تُؤلي المعايير أهمية كبيرة لوجود هيكل تنظيمي محدد، يُوضّح الأدوار والمسؤوليات لكل فرد داخل المؤسسة. بالإضافة إلى ذلك، تُشدّد على الشفافية في التقارير المالية والمراجعات، بما في ذلك الإفصاح عن الشروط والرسوم المالية بشكل واضح. هذه الممارسات تُعزّز من الثقة والمصداقية داخل المؤسسات التعليمية. يمكن للمدارس الأهلية في المملكة العربية السعودية أن تستفيد من تبني هذه النماذج كخارطة طريق لتطوير سياساتها في مجال الشفافية، مما يُسهم في تحسين أدائها الإداري والأكاديمي، ويُعزّز قدرتها على تحقيق معايير الحوكمة الفعّالة.

تُؤكّد معايير رابطة (نيو إنجلاند) للمدارس والكليات على مبدأ المساءلة، وهي أمر يتضمّن العديد من المعايير في نموذج رابطة (نيو إنجلاند)، ويمكن تطبيقه في المدارس الأهلية السعودية في قضايا مساءلة أعضاء الإدارة؛ لضمان تحمّلهم المسؤولية عن قراراتهم، والالتزام بالمساءلة القانونية؛ لضمان الامتثال للقوانين واللوائح، إضافة إلى التركيز على جودة التعليم ونتائج الطلاب. كما تُشجّع هذه المعايير على التطوير المهني المستمر للمُعَلِّمين من خلال التدريب. ويمكن للمدارس الأهلية في السعودية الاستفادة من هذه المعايير لتطوير سياساتها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، مما يُسهم في تحسين جودة التعليم، وتعزيز المساءلة، وزيادة الثقة بين أصحاب المصلحة، إلى جانب تحقيق استدامة طويلة الأمد في الأداء الأكاديمي والإداري، بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030.

ومن ضمن ثمرات الاستفادة من نموذج الاعتماد الأمريكي هو أهمية وجود مجلس أمناء للمدارس الأهلية يُقرّ جميع السياسات والخطط الإستراتيجية، بما في ذلك إقرار سياسات التوظيف وكذلك الموازنات والشراكات والعقود، وهو أمرٌ يضمن أنه هناك أكثر من جهة تُشرف على سير الإجراءات في المدارس مما يُقلّل فرص حدوث فساد إداري.

تُؤكّد المستندات التي يجب على المدارس إرفاقها لاستيفاء المعايير خاصة المعيار الثاني: التأكيد على الاستقلالية، ومن أهمّ الشواهد لذلك هي التأكيد مع الأدلة على عدم وجود تضارب مصالح بين مصالح المدرسة، ومصالح أعضاء مجالس الإدارة أو مجالس الأمناء، ووجود هذه الممارسة يحمي المدارس الأهلية في المملكة، كذلك فيجب الاستفادة منه.

تتضمّن استيفاء معايير رابطة (نيو إنجلاند) توفير شواهد على ممارسات حوكمة إدارة الموارد البشرية، وهو أمرٌ تحتاجه أيضًا المدارس الأهلية المحلية، فيجب أن تكون سياسات الاستقطاب والتوظيف واضحة ومعلّنة ومنشورة، كما أن معايير التوظيف تتضمّن الامتثال للقوانين الصادرة المتعلّقة بالموارد البشرية، وكذلك شواهد على جدارات وكفاءات الموارد البشرية وعدم وجود سجل إجرامي لهم، خاصة أنهم يعملون مع الأطفال، ووجود شواهد على وجود نظام تعويضات عادل لجميع الموظفين في المدرسة، وكذلك شواهد على التطوير المهني المستمر للكوادر الإدارية والتعليمية.

تُؤكّد معايير (نيو إنجلاند) على مبدأ العدالة والمساواة في المدارس، سواء العدالة المرتبطة بالطلاب والمساواة بينهم في فرص القبول في المدرسة دون النظر إلى الخلفية الاجتماعية والصحية للطلاب، ومن ضمن الشواهد هي دليل عدم التميّز في المدارس سواء في سياسات القبول بالنسبة للطلاب أو حتى عدم التميّز ضد فئات معيّنة من الأشخاص الراغبين في العمل في المدارس الأهلية بسبب اللون أو العرق. كما تم التأكيد على أهمية العدالة



في فرص التعليم ومُراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين وضرورة وجود بيئة داعمة للتعلُّم والنمو، لذلك من الجيد على المدارس الأهلية السعودية الاستفادة من تلك المعايير في تطوير سياسات وأدلة تُؤكِّد على العدالة.

من المبادئ التي تُشدِّد عليها معايير رابطة (نيو إنجلاند) هي الاستدامة، سواء الاستدامة المالية أو البيئية، فمن المتطلبات أن يكون لدى المدارس خطط إستراتيجية تضمن الاستدامة المالية، وكذلك خطط تُراعي الجوانب البيئية فيجب أن تكون الرسوم الدارسية كافية لتشغيل البرامج في المدارس، وأن لا يكون هناك عجز كبير في الموازنة بالإضافة لتأكيد المعايير على أهمية تنوع مصادر تمويل المدارس الأهلية من خلال بناء علاقات جيدة مع الطلاب السابقين والمجتمع المحلي، وبالإضافة للشراكات مع القطاع الخاص، وهذه نقطة جديرة بالاهتمام.

تهتمُّ المعايير الفرعية المعتمدة من الرابطة بالمسؤولية في المدارس الأهلية، حيث أكدت أنه يتعيَّن على المدارس وجود هيكل تنظيمي ووصف وظيفي لكلِّ موظف في المدرسة؛ حتى يكون مسؤولاً عن أي خللٍ موجود، وذلك لإصلاحه أو قد يكون هناك تبعات قانونية. أيضاً من ضمن المسؤوليات هي التزام المدارس بجميع توجُّهاتها وعملياتها وممارساتها بمهمتها ورسالتها وقيمها التي وضعتها، فالمدرسة مسؤولة عن الوفاء لرسالتها. كما أن المدرسة مسؤولة عن وضوح خطط إستراتيجية تضمن استمرارية وفاعلية المدرسة على المدى البعيد وتقدير الأخطار المحتملة. كما أن المدرسة مسؤولة عن تطوير البرامج التعليمية وتوفير بيئة تعليمية للطلاب وتحسين نتائج الطلاب وفقاً لنسب محدَّدة، وليست عشوائية. كما أن المسؤولية تمُدُّ لتشمل تطوير الموارد البشرية في المدارس وتدريبهم وضمان نموهم.

سيادة القانون من الموضوعات التي أكدت عليها المعايير الفرعية لرابطة (نيو إنجلاند) للاعتمادات الخاصة بالمدارس الأهلية، خاصة بما يتعلَّق بوجود التصاريح وإخضاع التقارير المالية لطرفٍ ثالث لضمان عدم وجود شبهة فساد مالي أو تهزُّب ضريبي.

يجب التأكيد على مفاهيم الكفاءة، سواء الكفاءة الإدارية أو المالية في مختلف ممارسات المدرسة، فهناك ضرورة لإبراز التقارير المالية وغيرها، وهذه ممارسة تحدُّ بشكل كبير من سوء استغلال السُلطة، وتحافظ على مكتسبات المدارس.

تُؤكِّد معايير (نيو إنجلاند) على المشاركة في مختلف المستويات، فهناك مشاركة من قِبَل المجلس الأعلى للمدرسة، وهو ما يُسمَّى مجلس الأمناء، وهناك ضرورة لوجود أدلة على الممارسات الإدارية الديمقراطية في الاجتماعات، سواء في مجلس الأمناء أو مجلس الإدارة أو كذلك ضرورة مشاركة المعلمين ومنسوبي المدرسة في اتخاذ القرارات. كما أكدت المعايير والشواهد على أهمية مشاركة أولياء الأمور والاستماع لهم في كثير من القضايا. وأكدت المعايير الفرعية على أهمية المشاركة الفاعلة للطلاب في مختلف المجالات، وأن يكون لهم دورٌ في اتخاذ القرارات. ومن الأهمية بمكان الاستفادة من هذا المبدأ في المدارس الأهلية السعودية.

سُئِلَ الاستفادة من دلالات الحوكمة في معايير الاعتماد المدرسي لرابطة (نيو إنجلاند) في تطوير ممارسات الحوكمة في المدارس الأهلية بالمملكة العربية.

تلعب معايير رابطة (نيو إنجلاند) للمدارس والكليات دورًا هامًا في تطوير سياسات الحوكمة داخل المؤسسات التعليمية، ويمكن الاستفادة منها في المدارس الأهلية في السعودية. ويمكن أن تجعل هذه المعايير المكوِّنة من 14 معيارًا رئيسًا، وكلُّ معيار يحتوي على معايير فرعية كخارطة طريق للمدارس الأهلية لتطوير الممارسات فيها



بما يتوافق مع مبادئ الحوكمة. وتبرز أهمية الحوكمة في المدارس الأهلية السعودية كون أن المدارس الحكومية لديها صلاحيات وميزانيات محدودة تجعلها غير قادرة على اتخاذ القرارات بشكل كبير، لذلك فإن معايير الاعتماد في المدارس الحكومية في السعودية لا تتضمن الخطط الإستراتيجية، لكن تكتفي بالخطط التشغيلية، وذلك لمحدودية صلاحياتها. لكن المدارس الأهلية السعودية لديها الكثير من الصلاحيات والإمكانات والفرص مما يستدعي وضع دليل حوكمة فيها، ومن ضمن الممارسات التي يمكن الاستفادة منها هي معايير الاعتماد المدرسي للمدارس الأهلية المعتمدة في رابطة (نيو إنجلاند) في الولايات المتحدة.

تُرَكِّز معايير رابطة (نيو إنجلاند) للمدارس والكليات بشكل كبير على مبدأ الشفافية والإفصاح في العديد من معاييرها الفرعية. ويتمثل هذا التركيز في ضرورة إعلان التقارير بشكل واضح ومُتاح للجميع، إلى جانب وضع معايير وسياسات قُبول شفافة وواضحة. كما تُولي المعايير أهمية كبيرة لوجود هيكل تنظيمي محدد، يُوضِّح الأدوار والمسؤوليات لكل فرد داخل المؤسسة. بالإضافة إلى ذلك، تُشَدِّد على الشفافية في التقارير المالية والمراجعات، بما في ذلك الإفصاح عن الشروط والرسوم المالية بشكل واضح. هذه الممارسات تُعزِّز من الثقة والمصداقية داخل المؤسسات التعليمية. يمكن للمدارس الأهلية في المملكة العربية السعودية أن تستفيد من تبني هذه النماذج كخارطة طريق لتطوير سياساتها في مجال الشفافية، مما يُسهم في تحسين أدائها الإداري والأكاديمي، ويُعزِّز قدرتها على تحقيق معايير الحوكمة الفعَّالة.

تؤكد معايير رابطة (نيو إنجلاند) للمدارس والكليات على مبدأ المساءلة، وهي أمر يتضمَّن العديد من المعايير في نموذج رابطة (نيو إنجلاند)، ويمكن تطبيقه في المدارس الأهلية السعودية في قضايا مساءلة أعضاء الإدارة؛ لضمان تحمُّلهم المسؤولية عن قراراتهم، والالتزام بالمساءلة القانونية؛ لضمان الامتثال للقوانين واللوائح، إضافة إلى التركيز على جودة التعليم ونتائج الطلاب. كما تُشجِّع هذه المعايير على التطوير المهني المستمر للمُعَلِّمين من خلال التدريب. ويمكن للمدارس الأهلية في السعودية الاستفادة من هذه المعايير لتطوير سياساتها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، مما يُسهم في تحسين جودة التعليم، وتعزيز المساءلة، وزيادة الثقة بين أصحاب المصلحة، إلى جانب تحقيق استدامة طويلة الأمد في الأداء الأكاديمي والإداري، بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030.

ومن ضمن ثمرات الاستفادة من نموذج الاعتماد الأمريكي هو أهمية وجود مجلس أمناء للمدارس الأهلية يُؤرِّض جميع السياسات والخطط الإستراتيجية، بما في ذلك إقرار سياسات التوظيف وكذلك الموازنات والشراكات والعقود، وهو أمرٌ يضمن أنه هناك أكثر من جهة تُشرف على سير الإجراءات في المدارس مما يُقلِّل فرص حدوث فساد إداري.

تؤكد المستندات التي يجب على المدارس إرفاقها لاستيفاء المعايير خاصة المعيار الثاني: التأكيد على الاستقلالية، ومن أهمِّ الشواهد لذلك هي التأكيد مع الأدلة على عدم وجود تضارب مصالح بين مصالح المدرسة، ومصالح أعضاء مجالس الإدارة أو مجالس الأمناء، ووجود هذه الممارسة يحمي المدارس الأهلية في المملكة، كذلك فيجب الاستفادة منه.

تتضمَّن استيفاء معايير رابطة (نيو إنجلاند) توفير شواهد على ممارسات حوكمة إدارة الموارد البشرية، وهو أمرٌ تحتاجه أيضاً المدارس الأهلية المحلية، فيجب أن تكون سياسات الاستقطاب والتوظيف واضحة ومعلنة ومنشورة، كما أن معايير التوظيف تتضمن الامتثال للقوانين الصادرة المتعلقة بالموارد البشرية، وكذلك شواهد على جدارات وكفاءات الموارد البشرية وعدم وجود سجل إجرامي لهم، خاصة أنهم يعملون مع الأطفال، ووجود شواهد على وجود نظام تعويضات عادل لجميع الموظفين في المدرسة، وكذلك شواهد على التطوير المهني





المستمر للكوادر الإدارية والتعليمية.

تؤكد معايير (نيو إنجلاند) على مبدأ العدالة والمساواة في المدارس، سواء العدالة المرتبطة بالطلاب والمساواة بينهم في فرص القبول في المدرسة دون النظر إلى الخلفية الاجتماعية والصحية للطلاب، ومن ضمن الشواهد هي دليل عدم التميز في المدارس سواء في سياسات القبول بالنسبة للطلاب أو حتى عدم التميز ضد فئات معينة من الأشخاص الراغبين في العمل في المدارس الأهلية بسبب اللون أو العرق. كما تم التأكيد على أهمية العدالة في فرص التعليم ومراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين وضرورة وجود بيئة داعمة للتعليم والنمو، لذلك من الجيد على المدارس الأهلية السعودية الاستفادة من تلك المعايير في تطوير سياسات وأدلة تؤكد على العدالة.

من المبادئ التي تُشدد عليها معايير رابطة (نيو إنجلاند) هي الاستدامة، سواء الاستدامة المالية أو البيئية، فمن المتطلبات أن يكون لدى المدارس خطط إستراتيجية تضمن الاستدامة المالية، وكذلك خطط تُراعي الجوانب البيئية فيجب أن تكون الرسوم الدارسية كافية لتشغيل البرامج في المدارس، وأن لا يكون هناك عجز كبير في الموازنة بالإضافة لتأكيد المعايير على أهمية تنوع مصادر تمويل المدارس الأهلية من خلال بناء علاقات جيدة مع الطلاب السابقين والمجتمع المحلي، وبالإضافة للشراكات مع القطاع الخاص، وهذه نقطة جديرة بالاهتمام.

تهتم المعايير الفرعية المعتمدة من الرابطة بالمسؤولية في المدارس الأهلية، حيث أكدت أنه يتعين على المدارس وجود هيكل تنظيمي ووصف وظيفي لكل موظف في المدرسة؛ حتى يكون مسؤولاً عن أي خلل موجود، وذلك لإصلاحه أو قد يكون هناك تبعات قانونية. أيضاً من ضمن المسؤوليات هي التزام المدارس بجميع توجهاتها وعملياتها وممارساتها بمهمتها ورسالتها وقيمها التي وضعتها، فالمدرسة مسؤولة عن الوفاء لرسالتها. كما أن المدرسة مسؤولة عن وضوح خطط إستراتيجية تضمن استمرارية وفاعلية المدرسة على المدى البعيد وتقدير الأخطار المحتملة. كما أن المدرسة مسؤولة عن تطوير البرامج التعليمية وتوفير بيئة تعليمية للطلاب وتحسين نتائج الطلاب وفقاً لنسب محددة، وليست عشوائية. كما أن المسؤولية تمدد لتشمل تطوير الموارد البشرية في المدارس وتدريبهم وضمان نموهم.

سيادة القانون من الموضوعات التي أكدت عليها المعايير الفرعية لرابطة (نيو إنجلاند) للاعتمادات الخاصة بالمدارس الأهلية، خاصة بما يتعلق بوجود التصاريح وإخضاع التقارير المالية لطرف ثالث لضمان عدم وجود شبهة فساد مالي أو تهزّب ضريبي.

يجب التأكيد على مفاهيم الكفاءة، سواء الكفاءة الإدارية أو المالية في مختلف ممارسات المدرسة، فهناك ضرورة لإبراز التقارير المالية وغيرها، وهذه ممارسة تحدّ بشكل كبير من سوء استغلال السُلطة، وتحافظ على مكتسبات المدارس.

تؤكد معايير (نيو إنجلاند) على المشاركة في مختلف المستويات، فهناك مشاركة من قِبَل المجلس الأعلى للمدرسة، وهو ما يُسمى مجلس الأمناء، وهناك ضرورة لوجود أدلة على الممارسات الإدارية الديمقراطية في الاجتماعات، سواء في مجلس الأمناء أو مجلس الإدارة أو كذلك ضرورة مشاركة المعلمين ومنسوبي المدرسة في اتخاذ القرارات. كما أكدت المعايير والشواهد على أهمية مشاركة أولياء الأمور والاستماع لهم في كثير من القضايا. وأكدت المعايير الفرعية على أهمية المشاركة الفاعلة للطلاب في مختلف المجالات، وأن يكون لهم دور في اتخاذ القرارات. ومن الأهمية بمكان الاستفادة من هذا المبدأ في المدارس الأهلية السعودية.





## التوصيات:

- 1- التوسع في برامج الاعتمادات المدرسية الأهلية في المملكة العربية السعودية.
- 2- إلزام المدارس الأهلية بتطوير سياسات الحوكمة.
- 3- تطوير نظام حوكمة خاص للمدارس الأهلية في السعودية.
- 4- الاهتمام بقضايا الإفصاح والشفافية في المدارس الأهلية وضرورة نشر التقارير المالية والتعليمية للمدرسة على مواقع المدارس الافتراضية.
- 5- الاهتمام بتطوير مجالس أمناء للمدارس الأهلية في السعودية؛ لتعزيز مبادئ الحوكمة.

## الدراسات المستقبلية:

- 1- هناك حاجة كبيرة لمعرفة أثر الاعتماد المدرسي في تطبيق مبادئ الحوكمة، لذلك ننصح بعمل دراسة عن ذلك.
- 2- إجراء دراسات نوعية معتمدة على المقابلات؛ لمعرفة التحديات التي يواجهها قادة المدارس، وكذلك فرق الاعتماد وسبل معالجة تلك التحديات.
- 3- إجراء دراسات عن واقع الحوكمة في المدارس الأهلية بالمملكة العربية السعودية.

## المراجع

1. أبو عجمه، ندى خالد. (2020). الشفافية الإدارية وعلاقتها بالرضا الوظيفي لدى معلمات المدارس المتوسطة بمدينة أبها. مجلة العلوم الإنسانية، مج21، ع4، 79 - 97. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1154328>
2. آل إدريس، ح. ب. ع. . (2016). الصعوبات التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية وكيفية التغلب عليها من وجهة نظر ملاك هذه المدارس. التربية (الأزهر): مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، 35(169 جزء 1)، 631-673.
3. برنامج التخصيص. (2024). مسترجع من <https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore/programs/privatization-program>
4. البرناوي، ع & علي، أ. (2019). الأداء المهني لمعلم العلوم الطبيعية في ضوء معايير الاعتماد المدرسي. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 3(4)، 1-25.
5. البشر، سعود غسان. (2022). التعليم العالي في الولايات المتحدة نظرة عامة. تكوين للنشر والتوزيع. جدة السعودية
6. البشر، سعود غسان. (2024). إدارة المناطق التعليمية في الولايات المتحدة من منظور عربي. الرياض، السعودية



7. جاسم، شجن نوفل. (2022). مدى تطبيق معايير الاعتماد المدرسي العراقية المقترحة في المدارس الحكومية والأهلية (دراسة مقارنة). مجلة الاستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 61، ع4، ملحق1.
8. جفان، منى كامل محمد. (2024). معوقات تجديد الاعتماد لمدارس التعليم العام بمحافظة أسبوط. جامعة بني سويف، مجلة كلية التربية، ج 3، ع ابريل 2024.
9. الحارثي، ع & الألفي، أ. (2019). الشفافية الإدارية لدى قادة المدارس الابتدائية بمحافظة الطائف وعلاقتها بالمناخ المدرسي من وجهة نظر المعلمين. المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج، 67(67)، 250-287.
10. حتاملة، عبدالسلام محمود حسين، و سلامة، كايد محمد. (2017). درجة تطبيق المساءلة الإدارية والحوكمة المؤسسية والعلاقة بينهما في مديريات التربية والتعليم في الأردن من وجهة نظر القادة الإداريين فيها. مجلة الدراسات التربوية والنفسية، مج11، ع 1، 102 - 122. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/794979>
11. الربادي ع. ع. (2021). واقع تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في المدارس الأهلية بالجمهورية اليمنية. مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، (3)، 97-156. <https://doi.org/10.53285/artsep.vi3.194>
12. السعودي، شريف وعسيري، عبد الله. (2021). أثر الاعتماد الأكاديمي في فاعلية الأداء المدرسي: دراسة حالة في مدارس الهيئة الملكية بالجبيل. مجلة العلوم النفسية والتربوية، 7(2)، 35-54.
13. الشمري، عادل بن عايد، وآل سلطان، دولة بنت ناصر. (2024). دور الكوونات التعليمية في تمويل مؤسسات التعليم العام بالسعودية. المجلة الدولية للأبحاث التربوية، 1(48)، 288-321. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1449110>
14. الصبحي، محمد. (2018). دور المشرفين التربويين في تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء المعايير العالمية. المجلة التربوية، كلية التربية، 1(56)، 574-641.
15. صحيفة ارقام. (2017). وزارة التعليم تخطط لرفع عدد الطلاب في التعليم الأهلي من 15% إلى 25% من إجمالي الطلاب. مسترجع من <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/463673>
16. صلاح، ماهر طاهر محمد. (2024). قياس وتقييم الأداء الإداري للمدارس والمؤسسات التعليمية الفلسطينية الحكومية والخاصة في ضوء نموذج (CITA) للاعتماد المدرسي وضمان الجودة، من وجهة نظر مدراء المدارس ونوابهم (دراسة حالة محافظة نابلس). مجلة الفنون و الآداب و علوم الانسانيات والاجتماع، ع 113، أكتوبر 2024.
17. العبيلي، عبير بنت حسن بن راشد، و الغامدي، علي بن مرزوق بن معيض. (2019). دور تطبيق أبعاد الحوكمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتعليم العام في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. مجلة كلية التربية، مج19، ع4، 347 - 404. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1041207>
18. العنزي، محمود. (2019). مدي تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس الوحدة العربية الحديثة، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 1(24)، 38-67. مسترجع من
19. عواجي، ميمونة بنت عبدالله. (2023). دور قادة مدارس المرحلة الثانوية الأهلية والعالمية بمدينة الرياض في تطبيق معايير الاعتماد المدرسي. المجلة العربية للنشر العلمي، ع55، 225 - 247. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1437595>
20. عون، وفاء بنت محمد وهبو، البواردي، ندى عبدالعزيز سليمان، و الزير، منيرة بنت محمد. (2015). واقع جاهزية مديرات المدارس لتحقيق الإعتام المدرسي في المرحلة الثانوية بمدينة الرياض. مجلة رابطة التربية الحديثة، مج7، ع24، 171 - 224. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/685976>
21. محروس، و محمد و عبد اللاه، حمدي و محمد، لبنى. (2020). تطوير معايير خطط التحسين لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة في ضوء التجارب والنماذج المعاصرة في الاعتماد التربوي، مجلة شباب الباحثين، كلية



- التربية، جامعة سوهاج، 1(5)، 580-606.
22. المحروقية، بدرية بنت حمود بن ناصر، الزامل، علي عبد جاسم، و عبدالله، محمود محمد إبراهيم. (2021). بناء معايير للتقويم والاعتماد المدرسي للمدارس الحكومية بسلطنة عمان. *المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية*، مج10، ع1، 185 - 204. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1173546>
23. محمد، محمد أحمد التهامي محمد. (2024). مواصفات البيئة المدرسية في مباني مدارس المعاقين على ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ( دراسة حالة على مدرسة النور للمكفوفين بمحافظة الدقهلية). *مجلة تطوير الأداء الجامعي*، مج 27، ع 2، يوليو 2024.
24. AMAYA, M. Q. (2024). School Governance and Organizational Commitment of Teachers During Post-Pandemic Education.
25. Centre of Expertise for Multilevel Governance(2024)12 Principles of Good Governance.Council of Europe
26. Elgart A .(2023).The Role of Accountability Systems and Regional Accreditation in Improving K–12 Education.Cognia
27. Gaspar, M. R., Gabriel, J. P., Manuel, M. B., Ladrillo, D. S., Gabriel, E. R., & Gabriel, A. G. (2022). Transparency and accountability of managing school financial resources. *Journal of Public Administration and Governance*, 12(2), 102.
28. Gusnardi, RM Riadi, Hendripides. (2021). School Financial Management based on Accountability and Transparency. *International Journal of Early Childhood Special Education (INT-JECSE)*, 13(2): 538-550. DOI: 10.9756/INT-JECSE/V13I2.211091
29. Harclerod, F. F. (1980). Accreditation: History, Process, and Problems. AAHE-ERIC/Higher Education Research Report No. 6, 1980.
30. Vymetal, P.(2007).Governance:Defining the Concep. Retrived form[https://www.researchgate.net/publication/40345960\\_Governance\\_defining\\_the\\_concept](https://www.researchgate.net/publication/40345960_Governance_defining_the_concept)